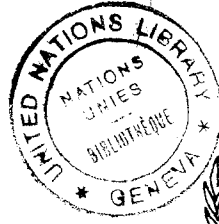




PROVISIONAL

A/33/PV.15  
2 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ليفانو ( كولومبيا )

ثم : السيد عبد الله ( نائب الرئيس ) ( ترينيداد وتوباغو )

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

ألقيت الكلمات من :

السيد سانتوس الفيز ( موزامبيق )

السيد راجاراتنام ( سنغافورة )

السيد اريال ( نيبال )

السيد فولبي مارتينيز ( أوروغواي )

السيد باترسون ( جامايكا )

السيد ملادينوف ( بلغاريا )

السيد بيبي ( مالي )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات "

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ؛

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72404/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد راجاراتنام (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . كما أود أيضا ان اشكر الرئيس السابق السيد لازار مويوسف . واميننا العام الدكتور كورت فالد هايم على انقضاء سنة اخرى ناجحة فسي قيادة منظمنا .

ان اكبر تهديد للسلم والامن الدوليين هما المشاكل التي لم تحل في الشرق الاوسط ، وفي افريقيا الجنوبية .

وبالنسبة للشرق الاوسط ، فاني أود أن أؤكد موقف سنغافورة مرة أخرى . فأولا ، نحن نؤمن بأن حكومة اسرائيل ينبغي ان تعترف بحق الفلسطينيين في وطن قومي لهم ، وعلى الفلسطينيين كذلك أن يعترفوا بدولة اسرائيل ، وان يحترموا استقلالها ، وسيادتها ووحدة اراضيها . وثانيا ، نحن نؤمن بان قضية الحدود يجب تسويتها عن طريق المفاوضات على أساس مبدأ عدم الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة وحقوق الدول في أن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها . وثالثا ، لانزال مقتنعين بأن قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ يوفران اطار عمل لتسوية شاملة لمشاكل الشرق الاوسط . ونرحب بالاتفاقيتين اللتين عقدتا بين الرئيس السادات رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن في كامب ديفيد كخطوة للامام . فان الزعيمين قد أثبتا شجاعة فائقة ، وهما يستحقان تأييدنا وتشجيعنا . كما نود أيضا أن نشيد بالرئيس كارتر كرجل دولة عظيم .



لقد بقي هذا الخطاب سنة ١٩٦٩ وان فترة العشرة اعوام التي اعطاها للبشرية من أجل تنظيم امورها سوف تنتهي في العام القادم . ولا يمكن لاحد منا ان يقول بأمانة ان حلقات المشاركة الدولية قد تدعمت في السنوات الماضية . ان الدليل يشير الى عكس ذلك ، فان المشاركة المزعومة بين الشمال الغني والجنوب الاكثر فقرا قد ازدادت ضعفا اكثر مما كانت عليه في الايام الاولى لقيام الأمم المتحدة عندما كان الاغنياء اكثر استعدادا للمساعدة في تلبية احتياجات الامم للاقلال من فقرها . اما بالنسبة لامل يوثانت في ان تختفي الخلافات القديمة ، فان ما حدث ليس فقط بعثت الخلافات القديمة بصورة اكثر شدة ولكن منذ ١٩٦٩ انتشرت عداوات حديثة . ان مجالات المنازعات المتسعة هي العالم الثالث بصفة خاصة . وطبقا للكتاب السنوي حول الاسلحة ونزع السـلاح لسنة ١٩٧٦ لمعهد استكهولم الدولي لابعاث السلام فانه في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ اندلعت ١١٩ حربا اهلية ودولية تشمل ٦٩ دولة اي حوالي نصف اعضاء الأمم المتحدة ، وتشمل القوات المسلحة لاحدى وثمانين دولة . وقد حدث اكثر من ٣٠٠ انقلاب او محاولة انقلاب في العالم الثالث خلال نفس الفترة .

ان مؤلفي هذا الكتاب السنوي قد روا كذلك ان هذه الحروب قد ادت الى قتل اشخاص اكثر من الحرب العالمية الثانية .

فهل خف سباق التسلح منذ ١٩٦٩ ؟ وهل كان للدورة الاستثنائية الخاصة بنزع السـلاح اثر واضح على سباق التسلح ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين هي للأسف بالنفي . فمنذ ١٩٧٠ حتى ١٩٧٨ زاد الاتفاق العسكري الدولي من ٢٠٠ بليون دولار الى ٤٠٠ بليون دولار . وانا أخذنا في الاعتبار تضخم الاسعار فان الاتفاق العسكري الدولي قد تزايد بمعدل ١٥ في المائة سنويا . ومنذ ١٩٧٠ حتى ١٩٧٨ فان القوات العسكرية قد زادت من ٢١ مليون الى ٢٣ مليون . وقد وصلت صادرات الاسلحة الرئيسية الى دول العالم الثالث الى ٨ بليون دولار سنويا بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ اي حوالي ثلاثة اضعاف تلك الصادرات في ١٩٧٠ .

ان تكديس الاسلحة النووية الاستراتيجية في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي زاد من  
٠٠٠ ٨ رأس نووى الى ٠٠٠ ١٤٠ . وعلى ضوء هذه الحقائق والارقام ، فاننا نستخلص على حد قول  
يوشانت ان "سباق التسلح المجنون" يستمر دون هوادة .

اما بالنسبة لوقف خطر الانفجار السكاني ، فبالرغم من ان هناك انخفاضا في النمو السكاني  
في بعض الدول الاكثر تقدما من الدول النامية ، فان الموقف يزداد سوءا على وجه العموم . ان معظم  
الدول النامية تدور في حلقة مغلقة ، فإى تحسن في اقتصادها أو زيادة في التقدم تتلاشى امام تزايد  
عدد السكان .

ان الاعتقاد القديم بان موارد الارض التي لم يتم استغلالها بعد والانجازات التكنولوجية  
يمكنها ان تواجه اى زيادة في عدد السكان تبدد في الاعوام الاخيرة بدلائل ثابتة . واصبحنا ندرك  
الآن ان هناك حدودا للانجازات التكنولوجية . ان موارد كوكبنا لها حدود قابلة للنضوب ولا يمكننا ان  
نبقى على الحياة بعد هذه الحدود . وهناك دلائل مؤكدة على اننا نقرب بخطورة من هذه الحدود .  
فحتى عام ١٩٧٢ فان امكانيات الغذاء كانت تدعو الى امل اكبر . لقد تزايد عدد السكان  
بنسبة ٢ في المائة سنويا ، بينما كان من المتوقع تزايد انتاج الغذاء بنسبة ٣ في المائة .  
وعلقت الآمال الكبيرة على معجزة زيادة الانتاج في الفلبين وعلى انواع القمح العالية المحصول  
التي تم تطويرها في المكسيك . ان هذا التفاؤل كان قصير المدى ، ففي عام ١٩٧٢ ولاسباب متعددة  
متشابهة ، نقص اجمالي انتاج الغذاء ، ولاول مرة منذ عشرين عاما .

اننا ندرك الآن ان الاحصائيات المطمئنة للاعوام السابقة كانت تخفي بعض الحقائق غير المرضية  
بالنسبة لانتاج الحبوب . ان المطالب الغذائية بالنسبة للعالم الثالث لم يمكن تلبيتها عن طريق  
الدول النامية ولكن عن طريق الانتاج المتزايد للدول الغنية ، مثل الولايات المتحدة ، وكندا ،  
واستراليا ، والارجنتين . لقد تمكنت هذه الدول من ذلك بسبب انتاجها الزراعي واسع النطاق  
الذى يقوم على اسس علمية متقدمة ، وتمويل كبير ، وطرق منتظمة . لقد كانت الطاقة تستخدم بطريقة  
مكثفة ، حتى ان الفلاح الامريكى مثلا كان يمكنه ان يكفل الغذاء لـ ٥٧ فردا بينما المزارع في الدولة  
النامية يكاد بصعوبة ان يغذى أسرته فقط .

ومما يؤسف له ان عمليات الانتاج لهذه القلة من المنتجين الزراعيين المتقدمين استخدمت  
المخصبات والاجهزة ، والنقل والتسويق وضح المياه للرى التي كانت تعتمد كلها على منتج اساسي

واحد وهو البترول الرخيص . وفجأة وبدون مقدمات ، فان حقبة البترول الرخيص وصلت الى نهايتها وتبددت بذلك امال انتاج غذاء رخيص .

ان ارتفاع سعر البترول قد رفع سعر الحبوب المطلوبة . وعند ما اقول ذلك ، اود ان اضيف انني لا اؤيد تلك الافتراضات التي مؤداها ان ارتفاع اسعار البترول هو بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية بما في ذلك أزمة الغذاء . ان الانتقال الى الأزمة الاقتصادية العالمية والتضخم قد بدأ قبل ارتفاع اسعار البترول .

ان التوقعات بالنسبة للدول النامية لتحقيق معدلات مطردة من النمو مع الانفجار السكاني تعتبر مظلمة . ولان موارد الارض قابلة للتلوث فان الدول الغنية والفقيرة على حد سواء يجب ان تعيد تشكيل خططها الخاصة بالنمو الاقتصادية على اساس ان البشرية دخلت عصر ندرة الموارد . لذلك يجب ان نطور انماطا جديدة في الحياة الاقتصادية .

ان البشرية خاصة في الشمال الغربي تستهلك مواد خام بنسبة سوف تترك القليل للبشرية بعد ذلك او قد لا تترك شيئا . ان الموقف الحالي لما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي ، بالاضافة الى تحذيرات رجال البيئة لخصه الممثل الهزلي الامريكي جروشو ماركس عندما كان يشير الى موضوع آخر " ماذا بعد ذلك ، ماذا فعلت الاجيال القادمة بالنسبة لي ؟ " . ان تكنولوجيا جيتنا قد جعلت من الممكن لأول مرة في التاريخ البشري ان يتمكن جيل واحد من حرمان الاجيال المقبلة مما تستحقه من ارث . ومثال على ذلك فان المعدلات الحالية لزيادة المواد الخام مثل الالومنيوم والرصاص والمنغنيز والنيكل والتنجستن والبلاتينيوم . يمكن استنزافها خلال قرن واحد . اما النحاس والفضة والزنك والزئبق فيمكن استنزافها خلال خمسين عاما . وهو عمر اغلبنا ، ان العزاء الوحيد هو ان لدينا ما يكفي من الحديد ما يغطي . ١٥ عاما قادمة .

ان اكثر مستهلكي هذه الموارد هي دول الشمال . انها تستهلك  $\frac{1}{9}$  انتاج العالم من البترول ، ومعظم معادنه ، و  $\frac{1}{6}$  المخصبات و  $\frac{1}{3}$  من مصائد الاسماك . ان معدل استهلاك الفرد في الشمال من موارد العالم يزيد . ٥ مرة من متوسط استهلاك شخص واحد في الدول النامية . ان هذه التقديرات يجب تغييرها بطريقة حاسمة اذا اردنا لثلي البشرية ان يبدأ في الاستهلاك بمعدل يصل الى نصف معدلات استهلاك الفرد في الشمال . وكقدمة ، فاذا حدث ذلك ، فان النيتروجين ومخصبات الفوسفات سوف تنتهي بعد اجيال قليلة .

ان البعض ينظر بأمل الى المحيطات من اجل توفير موارد لا يمكن للارض ان توفرها في المستقبل القريب . وكما سأحاول ان أبين في دقيقة واحدة ، ان ذلك يمكن ان يعتبر من قبيل الاوهام . وان نحكم بمقتضى الدلائل فان محيطات العالم يجب ان تدرج تحت فئة البيئة المتعرضة للخطر .

وطالما ان انشطتنا الاقتصادية تتجدد نحو تلبية جشع البشر اكثر من احتياجاتهم ، فليس هناك وسيلة لتغيير هذا الاستهلاك الذى يقوم على تبديد موارد الارض . ولتفادى ذلك يجب أن نحاول ان نعود الى الاحترام التقليدى الذى تكنه البشرية لما يسمى " بأمننا الارض " ان موقفنا اليوم شبيه بما تقوم به مجموعة من الجراد التي تأكل ما يواجهها بدلا من المحافظة عليه .

انني اشيد بقول مأثور لمزارع قديم كوسيلة للخروج من هذا المأزق الذى يقول " يجب أن يعيش المرء " ويستطرد في القول " كما لو كان سيموت غدا ، ويزرع كما لو كان سيعيش الى الابد " . وهذا هو كل ما يتعلق بالبيئة في جملة بسيطة لا يمكن تفنيدها .

وقد اشرت منذ برهة الى الامل في أن المحيطات سوف تشكل افاقا اقتصادية جديدة حيث انها تغطي حوالي ٧٠ في المائة من سطح البسيطة . ومن المؤكد ان هناك ما يكفي من المسوار غير المستغلة من أجل الابقاء على حقبة مستمرة من الرخاء للبشرية .

اذا تم التعامل مع المحيطات بطريقة رشيدة فيمكن لهذه المحيطات ان تضاعف من مواردنا . ونفس الشيء بالنسبة للارض اذا تمكنت علوم الاقتصاد من خلق توازن ما بين الاستهلاك والمحافظة على الموارد . وفي الوقت الحالي فان هذا ليس هو الوضع القائم .

في ١٩٦٩ قمنا باصطياد ٦٣ مليون طن متري من السمك من البحار . ويعد هذا حوالي خمس ما يمكن ان تقدمه البحار . ويمكن ان يتضاعف هذا الحجم ثلاث مرات في فترة قصيرة دون التأثير على المحيطات . وذلك اذا ما تم تغيير انماط الاصطياد . وفي الوقت الحالي فان السمك يتم اصطياده بطريقة غير اقتصادية . اننا " نصطاد " السمك ولا " نزرعه " . ويجب علينا الان أن ننتقل من مرحلة الصيد الى مرحلة الزراعة بالنسبة للبحار . ونظرا للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الصيد ، فانه اكثر من الممكن — اذا لم تكن هناك أية قيود — ان تنضب خلال فترة قصيرة الموارد السمكية ، بحيث لن نتمكن على الاطلاق من الانتقال الى مرحلة زراعة السمك ، كما لن نتمكن من التطلع الى المحيطات لتوفير موارد بديلة للغذاء . ومما يؤسف له بالنسبة للانسانية ، ان الاسماك رغم عقلها الضئيل لديها نظرة وعادات تتسم بالعالمية ، فهي تنتقل من محيط الى آخر دون حدود . فنحن نقسم محيطات العالم الى المحيط الهادئ ، والمحيط الاطلسي ، والمحيط الهندي ، ولكن بالنسبة للاسماك وبالنسبة للكائنات البحرية الاخرى الاقل ذكاء منا ، فانها تنظر الى المياه كما كان واحد يمتد



عبر ٣٠٠ مليون ميل مكعب ، تتجول فيها بكل حرية . انها تسير وفقا للتيارات ، دون أية اعتبارات للحدود الوطنية ، فيمكن لنوع من أنواع الاسماك ان يتكاثر في منطقة ما ، ويعيش في منطقة اخرى ، على بعد مئات أو آلاف من الاميال . ان خيرات العالم تتوقف على مفهومنا نحن البشر حتى وقت قريب لمفهوم " حرية البحار " .

والان وبعد ان نبدنا هذا المفهوم لصالح مفهوم المياه الاقليمية للبحار فلا يمكن التكهن بما اذا كانت ستظل البحار غنية بمواردها البحرية ، كما كانت من قبل ، ان لم نتمكن من اقناع الاسماك بان تحافظ على انتمائها الوطني ، فان سلسلة الحياة في البحار سوف تتوقف . ان الحصار المبالغ فيه في مكان ما من البحار أو ايقاف مسارات الهجرة أو القضاء على أماكن تكاثر الاسماك سواء بسبب التلوث أو لاسباب أخرى هو أمر من شأنه ان يؤدي الى نضوب هذا المورد . ويسبب التكافل الوثيق في الحياة البحرية ، فيمكن لعمل تقوم به احدى الدول في مياهها الاقليمية من ان يؤدي الى القضاء على الموارد الحيوية لدول أخرى تبعد عنها بالاف الاميال .

وفضلا عن كون المحيطات مصدرا للغذاء للعالم فانها تعطينا اكثر من ٧٠ في المائة من احتياجنا من الاوكسجين وهو الاساس لكل حياة . ان تيار المحيطات يتبع نظاما ثابتة تؤدي الى توفير كميات هائلة من الحرارة ومن الرطوبة عبر آلاف الاميال ومن ثم فهي تنظم المناخ بين منطقة خط الاستواء وبين القطبين .

وفي نفس الوقت تشكل البحار مسارا للتجارة الدولية ، توفره الطبيعة دون مقابل لجميع الشعوب . اننا من خلال تقسيم المحيطات الى مناطق سيادة فان هذا من شأنه ان يحطم الوحدة العالمية التي اتسمت بها البحار منذ قديم الازل .

وفي الوقت الذي نناقش فيه كيفية تقسيم المحيطات نقوم نحن البشر بتحويلها بالتدريج الى مكان لا لقاء النفايات فيها . فالبحار أصبحت الان تتلقى الملايين من الاطنان من النفايات الصناعية ومن الكيماويات السامة التي تصبها الانهار الملوثة ، وكذلك بقع الزيوت التي من شأنها ان تزداد بسبب عدم وجود تشريعات تنظم الكشف عن البترول والتعدين في البحار . ان هذه الملوثات فضلا عن قتلها لكائنات بحرية تقدر بالالاف ، فهي تنتقل دون أى اعتبار لأية حدود لكي تصيب المذنبين انفسهم كما تصيب الدول غير المسؤولة عن هذه الاخطاء على حد سواء .

وهذا لا ينطبق على البحار وحدها ، بل يمتد ليشمل الاراضي والغابات والانهار والفضاء الخارجي نفسه التي تصاب بالتدهور المستمر . ان كل ذلك يشكل اساسا لأي نوع من انواع الحياة على الارض ، وما اسماه علماء البيعة بالفضاء الحيوى .

ان المشاكل التي ذكرتها والتي تتعدى الحدود الاقليمية ، اذا استمرت دون حلول سوف تجلب ، كما تنبأ بذلك المتشائمون ، الدمار لجميع الامم سواء كانت دول متقدمة أو نامية وسواء كانت دول فقيرة أو غنية .

هل يمكن تحاشي مثل هذه الكارثة ؟ ان هذه الكارثة محققة ، اذا رفضنا ان نواجه الحقائق . فنحن نصنع مصائرنا وليس النجوم . وحيث اننا صانعو مصائرنا فيمكننا اعادة كتابة القصة وايجاد النهاية السعيدة لها .

كيف يمكننا تحقيق ذلك ؟ اعود مرة اخرى الى خطاب يوثانت الذي اشرت اليه من قبل ؛ لا يمكن الا عن طريق مشاركة حقيقية شاملة ان نواجه المشاكل العامة المتزايدة ، وان نحل المشاكل العسيرة .

وانا أخذنا في الاعتبار كثافة الوطنية المعاصرة ، سوف يجادل البعض في أنه لن يكون من الواقعية أن نقترح معالجات تتطلب ضبط النفس فيما يتعلق بالمصالح الوطنية ، لحساب المصالح العالمية ؟ وعلى العكس من ذلك ، فإني أعتقد أن العلاج العالمي هو وحدة السياسة الواقعية الوحيدة في هذا العالم المنكمش .

ان التعريف المعتمد للواقعية هو اعتماد الأفكار والسياسات والاقتراحات المفيدة والعملية وال قابلة للتنفيذ .

وبعبارة أخرى ، فان السياسات الواقعية يجب أن تحقق النتائج المنشودة ، كما ان مجمل بياني هذا قد كرس لظهار أن السياسات القائمة على المصالح الوطنية الضيقة لم تفشل فقط في حل المشاكل الوطنية ، ولكنها أيضا كانت عديمة النفع في مواجهة تعاظم المشاكل العالمية التي تهددنا جميعا .

انني أستلهم الشجاعة من حقيقة أن الشعور الوطني الضيق لا يجد مكانا في مواجهة التيار الجارف للشعور العالمي . ولذلك سوف اعترف علانية بأننا في حاجة الى بعض التنازلات من أجل الوصول الى الأهداف الواقعية لهذا العالم . ان الأعمدة الثلاثة للسيادة الوطنية هي التسيير الذاتي فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني ، والثقافة والدفاع وجميعها متفقة تماما مع حقائق التكافل العالمي . ويمثل ذلك ادراكا متزايدا في العالم بأن الحلول للمشاكل الوطنية يجب أن يبحث عنها خارج الحدود الوطنية . وسنة بعد أخرى ، نجد أن مناطق التعاون العالمي تكتسب مواقع جديدة رغم أن التنازلات لا تتم بارتياح .

وتنعكس هذه الأمور في السياسات المختلفة التي تنتهجها المؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمنظمات والهيئات التي تنسق الأعمال الوطنية الهامة . وفي ١٩١٠ ، وطبقا للدليل السنوي للمنظمات الدولية ، كانت هناك ٢٥٠ منظمة دولية ، وقد زاد هذا العدد فأصبح ٢٥٠٠ منظمة دولية ، وقد تكون هناك اضافات جديدة منذ ذلك التاريخ . وتهتم هذه المنظمات بالنواحي التجارية والصناعية والمالية والعلمية والتكنولوجية من أجل تنسيق الأمور المتصلة بالسلع والتبادل التجاري والصحة والطيران والملاحة البحرية والمواصلات والموازين والمقاييس وعلى حد علمي ، التبريد .

ومن الصحيح نظريا ، اننا لا نزال نتصرف ، وربما نؤمن بأننا نتمتع بالسيادة ، ولكن في الواقع نحن داخل شبكة للتكافل .

ان التوسع المتزايد في المشاركة العالمية هو عملية يمكن من خلالها أن نتجنب الكوارث التي نخشاها ، وتلك عملية بطيئة وغير مباشرة ، ولكنها قائمة . واني أشعر بالارتياح لأن جميع التحولات التاريخية الكبيرة قد حدثت أيضا من خلال التغييرات المتراكمة . وهكذا تطورت البشرية من مجتمع القناصين الى مجتمع يتكون من الزراعيين ، من الاقطاع الى الرأسمالية ثم الى الاشتراكية ، من حكم الفرد الى الديمقراطية ، ومن المهجبة الى الحضارة ، ولم يكن التغيير في أى من هذه المراحل فوريا .

والآن ، فان مانحن في حاجة اليه ، هو قيادة تتحالف مع قوى التكافل الناشئة ، فتعجل من انجاز انتصارها .

واني لآمل في أن تعطى للأمم الجديدة هذه القيادة ، للأسباب الاتية : أولا - انها تشكل الأغلبية العظمى لسكان العالم . ثانيا - ان عبء تدهور الأزمة العالمية سوف تتحمله هي أكثر من الشمال المتقدم . ثالثا - سوف تكسب أكثر اذا ما تولت الشؤون الانسانية على أساس من التكافل بين الأمم .

وما نحتاج اليه بالفعل لكي نساعد القوة الجديدة للعالمية في نضالها للظهور الى الحياة ، هو ما جاء على لسان السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، وما أسماه بالارادة السياسية . ورغم أننا نعيش في حقبة يزداد فيها التكافل ، فان حكومات الدول الأعضاء تهتم - في المقام الاول - بالبحث عن المصالح الوطنية . ان البحث عن المصالح الوطنية من قبل ١٥٠ دولة عضوا لا يتفق مع المصالح العالمية . ان تحقيق مشاركة عالمية سوف يكون مهمة صعبة وطويلة . وسوف يشعر بعضنا بخيبة الأمل نتيجة لهذه المهمة . والى هؤلاء أقدم الاقتباس التالي من أمين عام آخر هو داغ همرشلد :

” الذين في ضياع هم الذين لا يجروون على مواجهة الحقائق الأساسية للتكافل الدولي . والذين هم في ضياع ، هم الذين يسمحون للهزائم أن تخيفهم وأن تعيدهم الى نقطة البدء ، وهي الوطنية الضيقة . والذين هم في ضياع ، هم الذين يخشون المهزيمة الى حد اليأس من المستقبل ” .

السيد فولبي مارتينيز ( اوروغواي ) ( الكلمة بالأسبانية ) : أولا وقبل كل شيء  
أهنئكم سيدي الرئيس لانتخابك بالاجماع لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . وباعتباركم ممثلاً  
لأمريكا اللاتينية وكولومبيا ، ذلك البلد ذو التقاليد النبيلة والاحترام لحكم القانون ، والتفاهم  
الدولي ، فاننا على يقين من أنكم سوف تنجحون في قيادة أعمالنا ، مثلما نجحتم في قيادة وزارة  
خارجية بلادكم . ونحن نعبر عن تهانينا وامتناننا لسلفكم السيد لزار مويسوف من يوغوسلافيا .  
لقد تسببت الأنباء الحزينة التي وردت من الفاتيكان صباح اليوم في تأثرنا العميق ، وهي  
تدفعني الى استخدام هذه المنصة في تقديم أعمق التعازي الى الأسقف جيوفاني شيلي الممثل  
الدائم للفاتيكان في الأمم المتحدة ، لوفاة قداسة البابا جون بول الأول .

اننا نرحب اليوم بارتياح ، بقبول جزر سليمان كمضوء جديد في الامم المتحدة .  
ان اوروغواى تعرف موقفها ومسؤولياتها في المجتمع الدولي . اننا نعرف ان العالم يمر بفترة  
انتقال وأزمة قيم ، في عصر يتميز بالسرعة والتنوع في كل علاقة ، سواء كانت ثقافية ، أو سياسية ،  
أو اقتصادية ، أو تقنية ، مما يجعل من هذا الكون دائرة ذات اتجاه واحد ، حيث لا يستطيع أحد  
أن يتجاهل مصير الاخر .

ان التكافل والتضامن يعتبران في النهاية هما الحل الوحيد المشروع ، الذى لم يصبح  
اختياريا بل أصبح ضروريا ومن الحاجات الملحة . ولهذا السبب ، ورغم اننا نستطيع في هذا العالم  
أن نناقش مصيره وحل مشاكله السياسية الكبيرة - وان كان هذا يعتمد جزئيا على الاتفاق وحسن  
النية بالنسبة الى القوى العالمية - فاننا يجب ان نهتم بكل شء يحدث وهذا ليس من حقنا فقط  
بل انه من الواجب علينا ان نسهم برأينا ، وبذلك نشارك بأفكارنا في البحث عن حلول منطقية .

ان التغيير من عصر يتسم بتعدد الدول ومراكز القوى ، التي تعيش في عزلة نسبية حيث  
الاطار السياسي والاقتصادي والاختيارات القانونية قد غطت جزءا كبيرا من الاحتمالات الى عصر  
من الاستقلال المتزايد والتضامن الحتمي ، لا يمكن ان يتم دون نزاعات وألم .

ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار دائما ، عندما نفكر وعندما نعمل ، ان احترام الفردية  
الوطنية يجب ان يكون متوازيا مع الحق المبدئي في المشاركة المتساوية من جانب جميع الشعوب  
والمناطق في الانتاج والتمتع بمصادر هذا الكوكب .

وفي غمرة الصراع المعقد من التطلعات والطلبات ، فان اوروغواى ترى ان سيادة القانون  
تعتبر علامة بارزة ومطلبا لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق اى تقدم ، وبالتحديد ذلك الذى يؤكد  
ويدعم الحضارة والسلم في ظل حياة كريمة للجميع أى للأفراد والناس والشعوب .

ان اوروغواى تحترم سيادة القانون ، بما فيها بالطبع حقوق الانسان ، التي لها جذور  
عميقة وقوية في قوانيننا وممارساتنا ، انها جذور عميقة وقوية تشكل جزءا ضروريا لا يمكن الاستغناء  
عنه لوضعنا كمجتمع وطني .

وهذا هو السبب الذى من أجله نحتفل بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان  
في هذه الدورة للجمعية العامة . وان وفد اوروغواى يؤكد بشدة تمسكه واحترامه وخضوعه للمبادئ

التي تشكل دون شك مرحلة أساسية في مسيرة الانسانية الطويلة نحو تحقيق آمالها . ونحن نأمل  
بصدق في أن تصبح حقوق الانسان معتمدة ومطبقة في جميع انحاء العالم .  
ان بلادى قد أولت مشكلة نزع السلاح اهتماما خاصا . وان هذه مسألة يجب ان تحظى ،  
بصفة خاصة ، بجهود منظمتنا . وهذا هو السبب الذى من أجله ضمنا جهود وفدنا في الدورة  
الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة الى جهود وفود اخرى ، ترغب مثلنا ، رغبة اكيدة في الوصول  
الى تحقيق حلول مرضية وعادلة .  
ان النتائج التي تحققت حتى الان يجب ان تشجعنا من أجل التقدم نحو اتفاق في المستقبل ،  
وتلك حقيقة هامة لا يمكن تجاهلها .  
وبينما الحفاظ على السلم من الاهداف الأساسية للقانون الدولي ، فان قاعدته الأساسية ،  
بكل تأكيد ، هي نزع السلاح العام والكامل .  
ان الارقام التي تتعلق بالتعامل في مجال السلاح ، والتي تذهل العقول ، تشير الى  
خطورة مشكلة التسلح وتذكرنا بحقيقة أليمة ومحرزنة ، لأنها تشكل تعارضا كاملا مع الاهداف النبيلة  
والنظرية لنزع السلاح .  
ويجب ان نشير الى الارهاب الدولي الذى يشكل تهديدا عنيفا للحق في الحياة والحرية  
والاستقرار لجميع المواطنين ، وبصفة خاصة في تلك البلدان التي تتمتع بنظام متحرر وشرعي . ويجب  
التاكيد على أن الارهاب يتضمن افظع الانتهاكات لحقوق الانسان ، ولا يمكن تبريره حتى وان تستر  
وراء هذه الحقوق .  
ولقد مرت اوروغواي بتجربة مأساوية وهي تواجه الارهاب والتخريب اللذين اضطرت الى الدفاع  
عن نفسها تجاههما بشدة وحزم . ولقد تعلم بلدنا من ذلك درسا قاسيا ولن يقبل تكرار هذا الموقف  
بحجة احترام حقوق الانسان من جانب هؤلاء الذين يجهلون كل حق اضرارا بالمزايا والخصائص  
والكرامة المقررة للمواطنين الذين يحترمون القانون ويعتزون بالحرية والتحرر والاحترام الدقيق للنظام  
القانوني باعتباره الضمان الاكيد للتعايش السلمي .  
وبالاضافة الى ذلك ، فليس من المقبول اطلاقا الاستناد الى حقوق الانسان لاغراض سياسية  
وتحويل الدفاع المزعوم عن هذه الحقوق الى أداة عدوان وتدخل في شؤون الغير ؛ خاصة عندما  
يصدر ذلك من بلدان لها سجل طويل من السلوك غير المقبول واللجوء الى القوة في المجال الدولي .

ولقد حاولت الامم المتحدة سنة بعد اخرى ان تجد نهجا مناسباً لمكافحة الارهاب الدولي . وقد كانت اوروغواي عضواً في اللجنة التي عينتها الجمعية العامة لايجاد حلول لهذه المسألة . ونود أن نبرز من جديد خيبة أملنا ازاء عدم التوصل الى نتائج محددة .

ويلح وفد بلادى مرة أخرى من اجل اعتماد اجراءات جماعية ضد الارهاب ، واثقا ان هذه التدابير ستتناول جميع نواحي الارهاب الجنونية ، وهو موضوع كان يجدر ان يشير اليه اشارة خاصة تقرير الامين العام .

وعلاوة على ذلك ، فقد أعربنا علنا عن دعمنا لاعلان بون الحديث الذي نعتبره محاولة جديدة لمكافحة بعض نواح مهمة من العنف الدولي . وكذلك سنواصل تقديم مساعدتنا لعمل هذه الجمعية الذي يهدف الى وضع اتفاقية بشأن اخذ الرهائن .

ومع ذلك ، فان بلدى تؤيد اعتماد تدابير شاملة وبعيدة المدى لمكافحة الارهاب ، وقد قدمنا لهذا الغرض اقتراحات ملموسة وذلك ادراكا منا للصعوبات والعقبات القائمة في هذا المجال بفعل بعض القطاعات من المجتمع الدولي .

وان اوروغواي تولي اهتماما خاصا للدورة المقبلة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار ، والذي سيعقد عام ١٩٧٩ والذي ينبغي أن يصل الى مرحلة اصدار القرارات .

ومع الاسف ، فقد تأثر عمل المؤتمر هذا العام بالازمة التي قامت حول الرئاسة . ونكرر بهذه المناسبة التحفظات ذات الطابع القانوني والسياسي التي ابدناها وقتئذ وفد اوروغواي فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه المؤتمر وتجاهل فيه ما يقضي به النظام الداخلي والمبدأ العام المقرر في التفاوض الدولي ، والذي يقضي بأنه لا يجوز لشخص يحضر بصفته الشخصية او بعبارة اخرى ، دون تفويض من أحد أو تمثيل أى من الحكومات المشتركة ، أن يرأس مؤتمرا دبلوماسيا يضم ممثلي الدول .

ولا يمكن تجاهل - الى ما لا نهاية - توقعات جميع شعوب وحكومات العالم فيما يتعلق بالمفاوضات التي مضت عليها حتى الان خمس سنوات . ان الشعور بالضرر الذي قد يتولد عن ذلك سوف تمتد اثاره الى تحقيق هدف حيوى وهو اقامة النظام القانوني الجديد الذي يعتبر ضمانا حقيقيا للتعايش السلمي في البحار مع تبادل احترام سيادة الجميع ، والاعتراف التام بحقوق والتزامات جميع



الدول ، وحماية البيئة البحرية والاستغلال الرشيد لمواردها ، والادارة الفعالة لهذا التراث المشترك للبشرية . ولقد اقترنا الآن من المرحلة النهائية من مفاوضاتنا غير الرسمية .  
وختاما ، ينبغي على المؤتمر ان يركز جهوده على الوصول الى حل وسط لتسوية المشاكل المهمة التي لاتزال معلقة وان نتجنب الاصرار على تقديم تعديلات لتلك الاجزاء من النص غير الرسمي الذى تم التفاوض شأنه والذي دارت حوله مناقشات طويلة وشاقة والذي اصبح متوازنا ويعكس اساسا يجوز ان يقبله الجميع .

ونحن نؤكد ان اى نص لا ينبع من مفهوم الوضع الخاص للمنطقة الاقتصادية الخالصة لا يمكن ان ينجح . ان هذه الطبيعة القانونية الخاصة بالنسبة الى المنطقة الاقتصادية الخالصة - واعني بذلك التي ليست جزءا من البحر الاقليمي او من اعالي البحار - انما تشكل توازنا حقيقيا للحقوق والمصالح المشروعة وتعتبر عن السمات الحقيقية لمؤسسة وصلت الى قمة القانون الدولي العام التقليدي .

ونحن نعتبر ايضا ان انشاء الاطار الخارجي للحد القارى ، الذى يمتد في بعض الحالات لاكثر من ٢٠٠ ميل بحرى ، هو اساس للقانون الذى نود صياغته والوصول اليه . وقد تقدم به هذا الاقتراح وفد ايرلندا وسانده غالبية كبيرة من الدول المشتركة في المؤتمر ، وهو يعتبر حلا وسطا مقبولا لانه قائم على اساس علمي وواقعي من الناحية السياسية .

كما اننا نؤكد ان قابلية تطبيق اعلان المبادئ الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) وبصفة خاصة المبدأ القائل بأن قاع البحار والمحيطات فيما يخرج عن حدود الولاية الوطنية هو ميراث مشترك للبشرية ، مما يشكل احد اساس قانون البحار الجديد .

هذا ونحن نؤكد ايضا قابلية تطبيق القرار ٢٥٧٤ (د-٢٤) حول تأجيل استكشاف واستغلال قاع البحار ، حيث ان الالتزام بهذا القرار هو شرط اساسي ، من وجهتي النظر الاخلاقية والقانونية ، بالنسبة الى اى تفاوض امين حول اقامة نظام دولي بما في ذلك سلطة دولية لقاع البحار . وعلى ذلك فان اوروغواي ، يقلقها كثيرا اتجاه بعض الدول التي تسعى كل منها الى التوصل الى اصدار تشريعات من جانب واحد تحكم استغلال موارد قاع البحار التي تقع في مناطق تخرج عن ولايتها الوطنية . ان مثل هذه القوانين والاعمال التي اتخذت بموجبها ، تعتبر انتهاكا لقراري الجمعية العامة -التي ذكر ، وبالتالي فانها تتناقض مع القانون الدولي ، ومن ثم لا قيمة قانونية لها .

وفي مواجهة هذه المصاعب التي لا تزال تواجه مؤتمر الامم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار ، فان اوروغواي تأمل في النهاية ان يسود الشعور الجماعي وروح التعاون الدولية . وبهذه الروح ، فان بلدي تؤكد من جديد استعدادها المخلص للمساعدة على اقرار نظام حقيقي يقوم على العدالة بين جميع دول المعمورة وعلى السلم والتعاون المتبادل والمثمر في البحار .

والى جانب هذه القضايا الاساسية ذات الطابع العام التي اشرنا اليها والتي تؤثر على السياسات الدولية ككل ، فان هناك عدة مشكلات نوعية هامة نظرا لانها تتعلق بمبادئ مهمة او تشكل

خطرا كامنا على السلم . ونظرا لاهميتها يجب ان تواجه بحكمة حيث انه بهذه الطريقة وحد هـا  
 سنتمكن من ايجاد انماط اكثر فعالية لعمالنا .  
 ان من اقدم هذه المشاكل الشائكة واصعبها ، مشكلة الشرق الاوسط . وترجع اصولها الى  
 بداية نشأة الامم المتحدة وتقسيم ارض فلسطين .  
 ويرى وفد اوروغواى ان جميع المنازعات يمكن ، بل يجب ان تسوى من خلال الحوار والتفاوض،  
 على ضوء مبادئ العدالة وتعاليم الميثاق .  
 اننا نعتقد ان اسرائيل التي ولدت كدولة بقرار صدر عن منظمنا ، هي حقيقة لا رجعة فيها  
 وان حقها في البقاء يستلزم حدودا آمنة ومعترفا بها .  
 ويرى وفد بلادى ايضا انه طبقا للمبادئ التي تقوم عليها فلسفة اوروغواى ، فان للشعب  
 الفلسطيني الحق في تقرير المصير وبالتحديد الاعتراف بكيانه واستقلاله على الصعيد الدولى وبالتالى  
 حقه في ان ينشئ له دولة حرة وذات سيادة .  
 وللاسباب التي ذكرناها آنفا ، فان اوروغواى تشهد ببالغ الارتياح الخطوات التي تم اتخاذها  
 وتلك التي يتم اتخاذها في هذا السبيل ، وتؤيد بحماس الجهود التي يتم القيام بها على الصعيد  
 الدولى من أجل التقريب بين الاطراف المعنية بما يضع نهاية لهذا الوضع .  
 ويجب على اوروغواى ان تعرب عن قلقها الخاص تجاه الوضع الاقتصادى في العالم وبصفة  
 خاصة اوضاع الدول النامية . واننا لمتضررون ضررا كبيرا من جراء هذه الازمة .  
 ان جميع انجازات هذه المنظمة ، ستواجه تحديات خطيرة اذا لم تتم تلبية الاحتياجات  
 المتزايدة للدول النامية .  
 ويجب على البلدان الصناعية ان تدرك ان التكافل الاقتصادى العالمى لا يسير في اتجاه  
 واحد . وانه اذا لم تتم تلبية احتياجات البلدان النامية فسوف تهدد امكانية الحصول على ثروات  
 البلاد النامية .  
 ان رعاة البلدان الصناعية يعتمد على الاستخدام الكفء لعناصر الانتاج . وانا ما تم تحويل  
 هذا الاستخدام عن طريق اتخاذ تدابير الحماية في التجارة الخارجية ضد السلع المصنعة ، وانا ما  
 اتخذت اجراءات مماثلة ضد المنتجات الغذائية المستوردة من البلدان النامية ، فان الدول الصناعية

هي التي ستعاني في المدى البعيد من ذلك ، وخاصة مستهلكوها الذين سيضطرون الى دفع اسعار خيالية للمنتجات التي لا تستطيع بلادهم انتاجها بربح مماثل .

ويجب علينا ان نواجه بشجاعة المشكلات الهيكلية والطارئة التي تقلقنا ، وهي زيادة الاتجاهات نحو الحماية في البلدان المتقدمة ، وتباطؤ الحوار بين الشمال والجنوب ، والوضع التضخمي في العالم المعاصر .

ان بلادى يقلقها قلقا عميقا ، تدابير الحماية من جانب البلدان الصناعية ، حيث ان ذلك يؤثر علينا تأثيرا مباشرا .

ومن الواضح ان هذا النوع من تدابير الحماية انما يشكل عائقا ضخما في مواجهة التتميم السليمة للتبادل التجارى الدولى والحركة الرشيدة لعوامل الانتاج ، كما يعتبر عائقا خطيرا للمتقدم نحو نظام اقتصادى دولى جديد .

ولهذا السبب ، فانه لا يمكننا الا ان نؤكد ردود الافعال الخطيرة في مجال التجارة الدولية والتي نتجت عن حظر استيراد المجتمع الاقتصادى الاوروبى للابقار ، وهو تدبير ، رغم انه طبق في منتصف عام ١٩٧٤ ، الا انه قد ادى الى عواقب خطيرة بعد تبني القواعد الجديدة ، من قبل ذلك المجتمع في اول نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

وبالإضافة الى ذلك ، فان بلدى ، الذى لا يعتبر منتجا للبترول ، تأثر تأثرا خطيرا بأزمة البترول ، ليس فقط بسبب الزيادة في الاسعار مباشرة ، ولكن بطريق غير مباشر ، حيث تأثرت بلاد كثيرة مثل اوروغواي ، بسبب عدم تمكنها من تصدير تلك السلع ، التي تمثل الثقل الاكبر للتقيدى في مشتريات الدول الصناعية ، بسبب اجراءات الحماية التي فرضتها .

كل هذا زادت من حدته منافسة الاسواق الاخرى وبسبب سياسات الحماية التي طبقتها الدول المتقدمة الامر الذى ادى الى هبوط الاسعار واضعف قدرتنا التنافسية .

ويجب ان نوجه انتباهنا خاصة الى ما يسمى " بالاتفاقيات الاختيارية " التي بواسطتها تفرض بعض القيود على الاستيراد ، مع تجاهل المقررات الواضحة التي وردت في اتفاقات التجارة الدولية لصالح البلدان النامية .

وهذا هو السبب في اننا نتطلع الى وضع حد لهذه الاتجاهات من خلال النتائج المثمرة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وكذلك نتائج البرنامج المتكامل للسلع في الاونكتاد . ان بقاء الحوار بين الشمال والجنوب لا يشجعنا ، وهذا شعور يتزايد بسبب التنفيذ المحدود للمقررات الصادرة عن الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين وتوقف عمل اللجنة الجامعة حول المسائل الاقتصادية .

ان احد المهام الاساسية لهذه الجمعية العامة هو ان تحدد بجلاء صلاحيات اللجنة الجامعة ، بأن تجعلها مركزا رئيسيا للتنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة التي تعالج المسائل الاقتصادية . ومن خلال ذلك فان الحوار بين الشمال والجنوب يمكن ان يكون مرتبطا بالأمم المتحدة . ولكي تؤدى اللجنة الجامعة وظيفتها كما يجب ، عليها ان تناقش الخطوط العريضة لمشاكل السياسة العامة ، وكذلك اتفاقيات حول المشاكل المتعلقة ، المتعلقة اساسا بالتعاون الاقتصادي . ان نتائج هذه المفاوضات سوف تأخذ شكل عمل موجه ، وسوف توفر اطارا لذلك يبحث من قبل الأجهزة المختصة .

ان التضخم العالمي الذى يؤثر على العملات الدولية الرئيسية له اثر خطير على الدول النامية ويجعل من الضروري ايجاد حل لهذه المشاكل المالية .

ان تذبذب اسعار الصرف يعتبر واحدا من العوامل المعرقللة في التجارة الدولية . واذ كان علينا ان نواجه العوامل التي تعرقل التجارة فسوف يكون من الصعب التغلب على الانكماش الحالي . ان نتيجة عدم استقرار اسعار الصادرات يعتبر من العوامل التي لا تشجع على الاستثمار . واذ كان هناك امران مرتبطان تماما ببعضهما ، فهما معدل الاستثمار ومعدل زيادة الناتج القومي الاجمالي .

ان عدم استقرار سعر الصرف هو في حد ذاته عامل من عوامل التضخم . ان المنتجين والمصدرين يحاولون حماية انفسهم من الخسارة برفع حجم المخزون من منتجاتهم . ان عدم الاستقرار النقدي يؤثر ايضا في المدى البعيد ، ويبطئ من غلة الاستثمارات ، مثل الاستثمار في المشروعات الصناعية الكبرى .

وقد تأثرت الدول النامية تأثيرا مضاعفا من جراء تدهور قيمة الدولار . فأولا ، يستوردون التضخم ، وثانيا فان قيمة صادراتهم بسبب عدم الاستقرار النقدي قد زاد من تكلفة المدخولات التي ينبغي ان يستوردونها .

ان بلدي ينظر بارتياح الى النتائج البناءة لمؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني بين الدول النامية الذي انعقد مؤخرا في هوينس ايرس ، وانتهى بالمصادقة على ما يسمى "برنامج عمل بوينس ايرس" المعروف على جمعيتنا للنظر فيه .

اننا نتطلع الى المصادقة عليه بأسرع ما يمكن وتطبيقه في نطاق النظام الاقتصادي للأمم المتحدة . كما نتطلع الى تطبيق مبادئه من قبل كافة الدول الحاضرة هنا ، تلك المبادئ التي تدرج المفهوم المثمر للتعاون بين الدول النامية في النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية . اننا مقتنعون بأن هذه التعهدات تشكل اداة هامة من أجل انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتفتح ايضا الباب امام تفاهم افضل بين جميع شعوب الأرض .

اننا لا نريد ان نختم هذا البيان دون ان نشير الى تقرير الامين العام عن عمل المنظمة . ومن واجبنا ان نكون ممنين له على صراحته وموضوعيته ودقته في معالجته لمختلف الموضوعات المطروحة للنقاش . لقد اوضح التقرير المهمة الجليلة التي تواجه الخدمات التي تضطلع بها هذه المنظمة . ولذلك ، فاننا نود ان نهنيء الامين العام ، ومن خلال شخصه ، نهنيء اعضاء امانة الأمم المتحدة .

وختاما ، نود ان نعرب عن ايماننا ، الذي يكاد ان يكون ايمانا دينيا ، بالانتصار النهائي لقضية السلام في العالم ، وفي القضاء على الفقر وفي تعزيز نظام الامم المتحدة الصلب المؤثر ، الذي يتمتع بثقة وتأييد اعضائها من الدول ويستحق الاحترام من أجل حكمة الميثاق ومبادئه الطيبة .

السيد ملادينوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، نيابة عن وفد

جمهورية بلغاريا الشعبية ، اهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة واتمنى لكم النجاح في هذا المنصب الملىء بالمسؤوليات . واود ايضا ان اقدم تهاني للعضو الجديد في الأمم المتحدة ، وهي جزر سليمان .

بالرغم من الوضع العالمي المعقد والذي يتسم بالتنازع ، فان الفترة التي تلت الدورة الثانية والثلاثين ، كانت مليئة بالاعمال النشطة التي تهدف الى تعميق عملية الوفاق وتعزيز السلم في العالم . ان دول المجموعة الاشتراكية والقوى المحبة للسلام استمرت في بذل جهودها من اجل القضاء على المنازعات الدولية ، ومن أجل اثراء صحوة سياسة التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . فقد مني المعتدون بالمهزيمة في عدد من مناطق العالم . ولقد كان هناك تكثيف النضال من اجل تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعوب المقهورة ، ومن اجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري .

ولقد كانت هناك نتائج ايجابية في القارة الاوروبية حيث تمت عملية اعادة البناء في العلاقات الدولية تمشيا مع البيان الختامي لهلسنكي . ومن المهمة بصفة خاصة الآن ، بالنسبة لكل الدول التي اشتركت في مؤتمر الامن والتعاون في اوروا ان تلتزم وان تنفذ بدقة المبادئ والاتفاقيات التي اصبحت اساس الوفاق والتعاون في القارة الاوروبية .

ان الموقف في شبه جزيرة البلقان انما يتطور بطريقة مرضية ، كما ان التعاون مع الدول يزداد شراً ، واصبحت اشكاله اكثر تنوعا . ان جمهورية بلغاريا الشعبية تبذل جهودا من اجل التغلب على الاحقاد ، وعدم الثقة ، ومن اجل تعزيز علاقات حسن الجوار ، ومن اجل الوصول الى حلول ملموسة ببناءة لمختلف القضايا ، حتى يمكننا ان ننهي صفحات الماضي القاتمة فيما يتعلق بعلاقاتنا مع الدول المجاورة . اننا نتطلع الى التاريخ كمصدر للدروس والحكمة ، وليس كمصدر لتسميم العلاقات الدولية المعاصرة . اننا نؤمن بأن شعوب البلقان لن تسمح للعلاقات فيما بينها ان تتأثر بالمانورارات عن طريق تداخل القوى المناهضة للسلام والانفراج والتعاون . وكأمين اول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغارى ورئيس لمجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ، قال السيد تودور زيفكوف في خطاب ألقاه في مدينة بلانغوفغراد في ١٥ حزيران / يونيه مايلى :

” ان رغبتنا الاكيدة هي التطلع الى المستقبل وبناء اسس جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول وشعوب البلقان وبين الدول الاخرى ، وان نسير قدما على طريق العلاقات القائمة على حسن الجوار والتعاون . وان سياستنا تجاه جميع دول البلقان هي سياسة مبدئية ثابتة ودائمة ، وهي لا تتأثر باعتبارات قصيرة المدى ، كما أنها تتمشى مع مصالح الدول المجاورة وشعوبها ، وبصفة خاصة المصالح الحيوية للشعب البلغارى .“

وجنبا الى جذب مع النجاحات ، التي تم التوصل اليها لتخفيف حدة المواجهة وتعزيز التعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، فقد كانت هناك بعض الاحداث السلبية التي شابت العلاقات الدولية في العام الماضي . ان اعداء الانفراج يحاولون ارجاع العالم الى الايام القاتمة ، ايام الحرب الباردة ، ومن أجل التعجيل باحداث دورة جديدة من سباق التسلح . ان البرنامج الطويل الأمد لحلف شمال الاطلسي ، الذى وافق في دورته الاخيرة على تخصيص ٨٠ بليون دولار ، من شأنه ان يزيد من حجم التسلح بطريقة ضخمة . ان هذا البرنامج يعد تحديا صارخا لرغبة شعوب العالم التي ترغب في التوصل الى نتائج حقيقية بشأن الحد من سباق التسلح . ومن أجل تبرير هذه السياسة قامت الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي باللجوء - مرة بعد الاخرى - الى الادعاء المعروف والبالى بوجود تهديد عسكري من جانب حلف وارسو . ورغم هذه الدعاية المفرضة فاننا مقتنعون بأن الرأى العام العالمي لا يمكن ان ينخدع ، وانه يدرك تماما الاهداف الحقيقية للدوائر العسكرية التي تسعى الى جعل الميزان العسكرى لصالحها .



انه من الضروري ان نقضي على هذا التفكير العقيم بالنسبة الى المسائل الخاصة بالسلم والأمن ، وان نتغلب على الافكار البالية التي تقوم على السيطرة العسكرية . ومما لاشك فيه ان السياسة القائمة على القوة لا تتمشى مع حقائق عالم اليوم . ففي عالم نووى نجد أن هذه السياسة لم تعد مناسبة لتسوية النزاعات بين الدول ، وبصفة خاصة فانه من غير المجدى الاستمرار في هذه السياسة ، على الاقل ازاء دول المعسكر الاشتراكي ، فكما تمكنا من تفهم هذه الحقيقة ، كلما كان ذلك افضـل بالنسبة الى البشرية وبالنسبة الى السلام العالمي .

اننا متفنعون بأن اقرار اتفاقية عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، سوف يعطي دفعة جديدة للانفراج وسوف يساهم في توسيع مجاله في جميع انحاء العالم ، ويحد بطريقة فعالة من خطر المواجهات العسكرية .

ومع تبني الاعلان الخاص بتقوية وتعزيز الأمن العالمي بالاجماع ، فان الدول الاعضاء جميعا قد أكدت — مرة اخرى — رغبتها في تطبيق مبادئ الميثاق ، وكذلك المبادئ التي تم قبولها ، والعلامات التي تهدف الى تعزيز الأمن والسلم الدوليين ، وتدعيم علاقات حسن الجوار والتعاون . ومع ذلك نجد في الاعوام الاخيرة ان بعض الجهات في الغرب قد تولت دور " القاضي الدولي " بالنسبة الى حقوق الانسان في مختلف البلاد ، وتدخلت في الشؤون الداخلية لهذه البلاد . ومن الجدير بالذكر ان " ابطال " حقوق الانسان لا يعتقدون انه من الضروري تمتع المواطنين بحقوق الانسان داخل بلادهم . وفي حالات كثيرة فان المواطنين في هذه البلاد يعيشون حياة يرثى لها ، ان المشتغلين وانصار العدوان والاستعماريين والعنصريين ليست لديهم اية اسس معنوية للتحدث عن حقوق الانسان . ان جمهورية بلغاريا الشعبية ترفض اية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد من البلدان ، تحت اية ذريعة كانت .

وفي رأينا ان المهمة الاساسية امامنا هي تعزيز الانفراج ، والا نسمح بعودة الحرب الباردة ، ولا بالعودة الى جولة جديدة من سباق التسلح ، وان نبدأ في عملية نزع السلاح . ان ذلك يتمشى مع تطلعات ومصالح جميع دول العالم .

ان تطور الموقف العالمي يقوى من ايماننا بأن البقاء على السلم والأمن الدوليين وضمن تحقيق الظروف الطبيعية للحياة والعمل الخلاق بالنسبة الى الشعوب من اجل رفاهيتها وتقدمها ، كل ذلك يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصراع من اجل انها سباق التسلح ، ومن اجل نزع السلاح .

ان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، المكرسة لنزع السلاح ، قد أكدت ضرورة اتخاذ اجراءات منسقة من اجل تحقيق الانفراج العسكرى . ان البيان الختامي يحدد المجالات الاساسية التي يجب على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تركز جهودها حولها . وفي رأينا انه قد حان الوقت لكي نتخذ اجراءات عملية دون تأخر من اجل الحد من سباق التسليح ، ومن أجل اعطاء دفعة جديدة لنزع سلاح حقيقي .

اننا نشارك الرأى بأن المهمة الاساسية والاكثر الحاحا امامنا الآن ، هي ان نمنع نشوب حرب نووية . ومن الخطوات الهامة في طريق تحقيق هذا الهدف ، البدء في محادثات باشتراك جميع الدول النووية من اجل توقيع اتفاقية خاصة بوقف انتاج الاسلحة النووية ، ومن اجل القضاء على الاسلحة الموجودة .

ان مساهمة جديدة تؤدي الى استقرار الموقف الدولي والى التقليل من خطر نشوب حرب نووية ، انما تتمثل في توقيع اتفاقية لتعزيز الضمانات لأمن الدول غير النووية . وفي هذا المجال فان الاقتراح المدرج في خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد اندريه جروميكوالى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، هو من الخطوات الهامة في هذا المجال . واننا على ثقة من ان هذه الدورة يجب ان تركز أكبر قدر من اهتمامها لهذا الاقتراح ، وان تتخذ قرارا مناسباً في هذا الشأن .

ان هناك دورا خاصا يمكن ان يلعب في القارة الاوروبية عن طريق قبول الاقتراح المقدم من دول حلف وارسو ، والذي من شأنه ان يلزم الدول المشاركة في المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا بالألا تكون البادئة في استخدام الاسلحة النووية ضد بعضها البعض .

ان ابرام معاهدة دولية خاصة بالحظر الشامل على تطوير ونتاج انواع جديدة من اسلحة ومظومات الدمار الشامل من شأنها ان تساهم الى حد بعيد في ايقاف سباق التسلح .

ان احدى المهام السريعة للجنة الخاصة بنزع السلاح يجب ان يكون اعداد معاهدة تحظر انتاج واستخدام السلاح النيوتروني . واننا نأمل في ان يسود الفهم المشترك وسعة الأفق ويكون هناك تنفيذ نشط للمخطط الخاصة بهذا السلاح البربري الى جانب المطالبة بحظره فير المشروط .

وفي الوقت الحاضر ، يمكن القيام بدور ايجابي للغاية اذا انتهت بنجاح المفاوضات التي تجرى الآن بشأن مختلف المسائل الخاصة بنزع السلاح . كما ان المقترحات المقدمة من جانب الدول الاشتراكية في فيينا في المحادثات المتعلقة بالحد من الاسلحة والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى تتيح امكانية تحقيق النتائج التي لن تحد من أمن أى دولة ، والتي من شأنها ان تحد من احتمال وقوع مواجهة عسكرية في هذه المنطقة ذات الالهمية الكبرى لأمن القارة بأسرها آخذين في الاعتبار الأهمية القصوى لمفاوضات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية العدوانية . فاننا نأمل ان تزال الحواجز المصطنعة التي تقام في سبيل هذه المفاوضات وتتوفر ايضا جميع الشروط اللازمة لأن نستكمل بنجاح المحادثات الخاصة بوقف التجارب النووية ، وحظر جميع الاسلحة الكيماية والاشعاعية وفير ذلك من انواع الاسلحة الاخرى .

ان مسألة طابع العالمية الذي يجب ان تتسم به المعاهدات والاتفاقات المبرمة حتى الآن في هذا المجال لها أهمية كبرى من اجل الحد من سباق التسلح . ان جمهورية بلغاريا الشعبية قد وقعت وصدقت على جميع الوثائق الاساسية في هذا الصدد . انه من مصلحة السلم والامن للامم ان تحذو جميع الدول حذوها خاصة الدول النووية والدول التي تملك طاقة عسكرية عظيمة .

ان بلادنا تؤيد تخفيض الميزانيات العسكرية للدول وفوق كل شيء ميزانيات الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . فمثل هذا الاجراء سوف يكون له اثر مفيد في تنمية جميع البلدان وخاصة البلدان النامية .

اننا نؤيد تأييدا تاما وكاملا قرار الدورة الخاصة بشأن تشجيع عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في اقرب وقت ممكن . واننا نعتقد ان الدورة الحالية للجمعية العامة يجب ان تحدد الوقت المناسب لعقد هذا المؤتمر من اجل بدء الاعداد العملي له .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية بصفتها مشاركة في المفاوضات الخاصة بنزع السلاح في جنيف ، تقدر تماما مساهمة هذا المحفل الهام في الجهود الخاصة بنزع السلاح . واننا لعلنا اقتناع بأن اللجنة الخاصة بنزع السلاح يمكنها ان تصل الى نتائج اكثر موضوعية طالما هناك مصلحة حقيقية من جانب المشاركين ، وطالما يبذلون جهودا جادة ومستمرة .

ان هناك بؤرا خطيرة للتوتر والنزاعات الحربية ستظل قائمة في بعض اجزاء من العالم ولهذه البؤرا اثر سلبي على العلاقات الدولية وتشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي . ان مهمة حل مشكلة الشرق الاوسط بطريقة سلمية وعادلة تبدو ذات طبيعة متزايدة الاحاح . وقد تأكد تماما ان طريق المحادثات المنفصلة لا يمكن الا ان يزيد من عمق الصراع ، ويقضي على القضية العادلة للشعوب العربية وان يبتعد اكثر عن طريق التسوية الشاملة لأزمة الشرق الاوسط . وبالنسبة لنا ، فـ ان اتفاقات كامب ديفيد تؤدي الى هذا الاتجاه ، بالرغم من محاولات البلدان التي اشتركت في هذه المحادثات بأن تقنع العالم بنجاحها .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية لمقتنعة بأن اقامة سلم دائم في الشرق الاوسط يحتاج قبل كل شيء الى الانسحاب الكامل لسقوات اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ ، وتحقيق وضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وفي بناء دولته الخاصة بهم ، وكذلك ضمان الوجود المستقل لجميع الدول في هذه المنطقة ان المحفل الاكثر فاعلية لتحقيق تسوية سلمية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط هو مؤتمر جنيف تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، مع مشاركة جميع اطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

في رأينا ان مسألة قبرص يجب حلها بطريقة تتماشى مع المصالح الحيوية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، ومع مصالح السلم في منطقة الهلقان وشرقي البحر المتوسط . ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب حلا سياسيا لهذه المسألة ليؤكد سيادة واستقلال ووحدة اراضي جمهورية قبرص .

ان المجتمع الدولي ليشعر بالقلق الشديد ، وقد شعر بذلك اخيرا ، بالنسبة لسياسة  
الهيمنة التي تنتهجها جمهورية الصين الشعبية التي تخلق مصاعب متزايدة لتدعيم السلم والوفاق .  
ومن اجل تحقيق اهدافها الشوفينية كدولة كبرى ، فهي لا تترك اى نوع من انواع الضغوط ، ابتداء  
من ايقاف ما يسمى " المساعدة غير الانانية " الى الحث على النزاعات العسكرية والمشاركة المباشرة  
فيها . ان هذه السياسة الخطيرة التي تناهض مصالح السلم والتعاون الدولي قد وضحت ايضا في  
الاعمال الاستفزازية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية . وعلى أية حال ، فمما لا شك فيه ، ان شعب  
فييت نام البطل ، الذي سارع الى الكفاح ضد الاستعمار من اجل الحرية والاستقلال ، سوف يتمكن  
من مقاومة أى ضغط .

ان الفترة التي مرت بين الدورة الاخيرة والدورة الحالية العادية للجمعية العامة كانت تتسم بالكفاح النشط للشعوب المستعمرة والشعوب التي لم تستقل بعد من اجل حق تقرير المصير ومقاومة الفصل العنصرى . وقد اوضحت قرارات الدورة الاستثنائية الخاصة بناميبيا ، وقرارات المؤتمر الدولى لمقاومة العنصرية والتمييز العنصرى من هي القوى التي تحاول الاحتفاظ بسيطرتها الاستعمارية وتأخير عملية التحرر الثورية في افريقيا ، ومن هي القوى التي تحاول ان تخرب النظم التقدمية . لقد بينت هذه القرارات بوضوح ان وحدة البلدان الافريقية وكل القوى الديمقراطية والتقدمية هي ضمان لتحقيق النصر على الاستعماريين .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية والشعب البلغارى يؤيدان نضال الشعوب المقهورة من اجل التحرر الوطنى ومن اجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى . لقد منحنا المعونة والتأييد وسوف نستمر في ذلك بالنسبة للبلدان المستقلة حديثا والتي تكافح ضد العدوان وضد الاستعمار الجديد ، من اجل الاستقلال والتنمية الديمقراطية لتلك البلاد .

ان الامم المتحدة والدول الاعضاء قد اولت اهتماما كبيرا في العام الماضى لمشاكل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل وديمقراطى لان ذلك من شأنه ان يساعد على القضاء على عدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى استغلال الدول النامية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك ينهض بالاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية . واننا نعارض التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية كما نعارض محاولات ربط تنمية الدول النامية مع العلاقات الاقتصادية بين الدول بانجاز بعض الشروط فان مثل هذه المحاولات لا تتفق مع التعاون الدولى وسوف تبوء بالفشل .

وفي الختام اود ان اؤكد ان جمهورية بلغاريا الشعبية كعضو في المجموعة الاشتراكية ستواصل الاسهام في تعزيز الامم المتحدة حتى تصبح اداة نشطة وفعالة في الحفاظ على السلام الدولى ورخاء كل الشعوب .

السيد بيبى (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحو لى اولا ان اعرب

عن بالغ الاثر الذى يشعر به وفد بلادى ، واشعر به شخصيا ، عندما علمنا هذا الصباح بوفاة صاحب القداسة البابا جون بول الاول واود باسم وفد بلادى ان اشاطر الاسى الذى يصيب الطائفة المسيحية.

وأود ان اشكركم واهني سلفكم صاحب السعادة لزار موسىوف الذى ادار بكفاءة بالفة اعمال الدورة العادية الثانية والثلاثين والدورات الاستثنائية الثامنة والتاسعة والعاشرية . وهذا عمل فريد في نوعه في تاريخ منظمنا التي تدخل سنتها الثالثة والثلاثين وان الرئيس لزار موسىوف قد شرف وطنه يوغوسلافيا التي تقيم بلادى معها علاقات ودية مثمرة منذ حصولنا على سيادتنا الوطنية . ان بلادى وهو عضو في اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار منذ نشأتها ، لا يسعها الا ان تهني جذر سليمان على حصولها على الاستقلال وهي تحيي كفاح شعبيها الباسل وان انضمام هذا البلد الى منظمنا تعبر بها من العالمية وهو الهدف الاساسي لهذه المنظمة ، وان وفد بلادى ليرحب بوفد جزر سليمان الشقيقة ويود ان يؤكد لها على اخلاصه وتعاونه الاخوى .

وان نعود الى الدورة العادية الثالثة والثلاثين التي نجتمع في اطارها فاني اود باسم الشعب المالي والسلطات السامية في بلادى ان اوجه تحية حارة الى شعب كولومبيا العظيم على التقدير الكبير الذى عبر عنه المجتمع الدولي تجاهه بانتخاب احد ابناؤه البررة صاحب المعالي السيد لييفانو وزير الشؤون الخارجية الكولومبي لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان مميزات الشخصية وتجربتكم الكبيرة في مجال الشؤون الدولية القائمة على خدماتكم الكثيرة والحميدة وكذا مميزات اعضاء مكتب الدورة الثالثة والثلاثين وكفاءة الامين العام ومساعديه المخلصين تشكل كلها ضمانات اكيـدة ومبعثا للارتياح فيما يتعلق بادارة اعمالنا ادارة سليمة ناجحة . ان جمعيتنا الموقرة في حاجة الى مثل هذه العوامل للنظر في العديد من المسائل الدقيقة التي تشغل بال سكان ١٥٠ دولة يجتمع ممثلوها هنا .

ان هذه الاهتمامات هي ، من ناحية واحدة السلام والامن الدوليان ومن ناحية اخرى الوضع الاقتصادى والاجتماعي الدولي الذى لا يمكن بدونه ان نضمن الامن الدولي . وبالفعل فنحن من بين الذين يرون انه من الاهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ان يهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بالوضع الخطيرة الموجودة في العالم .

واذا تعلق الامر بالوضع المتفجرة فيجب علينا ان نلاحظ للاسف ان السنة الماضية قد شهدت تأثيرات خطيرة في العلاقات الدولية وخارج القارة الافريقية ، فهناك اوضاع تتميز بالخلافات الدائمة وخاصة في الشرق الاوسط وآسيا وان الوضع السائد في الشرق الاوسط يحظى باهتمام بالغ

لوفد بلادى الذى يؤكد على موقفه الثابت . اننا نلاحظ بمرارة ان تسوية هذه المسائل فى هــهـ المنطقة لم تتقدم كثيرا ، بل اننا نسجل تدهورا فى الموقف بسبب تعنت اسرائيل الذى يحول دون تقدم كل المحاولات من اجل التسوية السلمية . وبادىء ذى بدء فان حكومة مالي من جانبها لا تعارض اى مبادرة تستهدف اقرار السلام فى الشرق الاوسط . ومن ناحية اخرى فان وفد بلادى يؤكد بأن اى تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط يجب بالضرورة ان تأخذ بالاعتبارات التالية : ( أ ) ممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير ، ( ب ) الانسحاب الفورى لاسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة ، تلك الاراضى التى احتلت بالقوة بما فى ذلك مدينة القدس المقدسة \* ؛ ( ج ) ضمان السيادة وسلامة التراب الوطنى والاستقلال السياسى لجميع الدول فى المنطقة التى لها الحق جميعا فى ان تعيش فى سلام داخل حدود مشروعة . وبالطبع فانه غنى عن القول ان التسوية الشاملة باشتراك جميع الاطراف المعنية وذات المصلحة وبصفة خاصة منظمة التحرير فى عملية السلام حيث ان منظمة التحرير الفلسطينىة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى هى الوسيلة الوحيدة لحل الازمة . ومن وجهة نظرنا فان بلادى يحس بأن مشاكل لبنان لا يمكن ان تعزل عن الموقف العام فى الشرق الاوسط بسبب الصراع بين مختلف الطوائف والتأييد الذى تحظى به من الخارج ، وعلى ذلك فان الانفراج فى لبنان يتحقق بتحسين الوضع فى الشرق الاوسط ككل .

\* عند الساعة ١٧/١٠ تولى السيد عبدالله من ترينيداد وتوباغو الرئاسة .



ان آسيا ما تزال مضطربة . ففي غرب آسيا هناك موطن توتر قائم في قبرص حيث ما يزال الوضع يدعو الى القلق بعد أن وصل الى طريق مسدود .  
ان بلدى يرى أن أى حل لهذه الأزمة يجب أن يقوم على أساس حماية سيادة قبرص واستقلال وسلامة ترابها الوطني وعدم انحيازها . كذلك ، فان المفاوضات بين الطائفتين هي الوسيلة الوحيدة لتسوية الوضع هناك . لذلك يجب علينا مناشدة الطائفتين لاستئناف المحادثات تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ومساعدته . ان شبه القارة الآسيوى لن يعرف الا سلما مؤقتا ما دامت كوريا لم تحقق بعد وحدتها الصحيحة ، لذلك فان المسألة الكورية التي أدرجت زمتنا طويلا في جدول أعمال دورات الجمعية العامة يجب أن تجد حلا طبقا للقرار ٣٣٩٠ بـ الصادر عن الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويجدر بنا أن نذكر أن هذا القرار هو الضامن لسلامة تراب كوريا . وكما يشير هذا القرار فان وفد بلدى يرى أن الحل الحقيقي لهذه المشكلة يعتمد على الاحترام المطلق للاعتبارات التالية :

أولا وقبل كل شئ انسحاب القوات الأجنبية المرابطة في أراضي كوريا الجنوبية تحت ستار تبعيتها للأمم المتحدة .

حل " قيادة الأمم المتحدة " المزعومة هناك .

ان احترام هذين المطلبين سيسمح باعادة توحيد هذا البلد على أساس المبادئ الثلاثة للوحدة الواردة في البيان المشترك للشمال والجنوب في تموز/ يوليه ١٩٧٢ .  
وليس هناك شك في أن تنفيذ هذا البيان سيسمح لنا برؤية كوريا معنا هط في هذه الجمعية ، لنفيد بخبرتها في هذا المحفل .

وفي هذا العالم المضطرب الذى تسوده الحيرة فان القارة الافريقية ما تزال للأسف تعاني من العنف ، ومن محاولات الاطاحة بالاستقرار ، ومن بؤر التوتر ومن النزاعات الداخلية .

ان القسم الجنوبي من هذه القارة ، ما يزال يواجه مؤسسة يشتمز منها الضمير البشرى وأعني بها نظام الفصل العنصرى .

ومنذ سنوات عديدة فان منظمنا تخصص مكانة هامة للبحث عن حلول سلمية للوضع الذى يسود هذا القسم من القارة حيث تعاني الشعوب من السيطرة الاستعمارية منذ نهاية القرن العشرين .

وفيما يتعلق بناميبيا فان الجمعية العامة قد عقدت خلال هذه السنة دورة استثنائية من أجل التطورات الأخيرة لهذا الوضع . وبعد الانتصارات المتوالية للقوى الوطنية التي أدت بالعدو في افريقيا الجنوبية أن يلجأ الى التفاوض ، فان الشعب الناميبى البطل تحت القيادة الرشيدة لسوابو الممثل الوحيد له ، وافق على اقتراح التسوية السلمية لقضية ناميبيا المقدم من قبل القوى العظمى الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الذى وافق في القرار ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) على الاجراءات الأولية بقصد التطبيق الشامل للاقتراحات الواردة في مخطط التسوية هذا .

ان ارسال مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة الى ناميبيا ، ونشر تقريره حول أفضل الطرق الممكنة للقيام بالمهمة التي أنيط بها من قبل مجلس الأمن قد بعث بصيصا من الأمل سرعان ما تلاشى من جراء القرار الذى اتخذه أصحاب نظام الفصل العنصرى باجراء انتخابات مزعومة من شأنها أن تؤدى بشعب ناميبيا الى الاستقلال الأسمى ، بينما تنص الخطة الغربية على انتخابات ديمقراطية تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة والتي تخيف نتائجها نظام بريتوريا اللاشعري . ان رد الفعل هذا لم يدعش بلدى أبدا حيث أننا كنا نعلم منذ وقت بعيد أن نظام بريتوريا العنصرى سيعمل كل ما في جهده لاحتباط كل محاولة يمكن أن تؤدى الى اقامة دولة مستقلة وصاحبة سيادة حقيقية في ناميبيا .

وبالفعل فلكي يبقى نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا يجب أن يكون محاطا بسدول عميلة . وعليه فان أى حل لا يجعل من ناميبيا بانتوستانا آخر ، لا يمكن أن يكون مقبولا في نظر العنصريين في جنوب افريقيا .

ان هذه المهزلة تبين لشعب ناميبيا وعلى رأسه منظمة سوابو ، وللشعوب الافريقية انه لم يبق أمامهم الا حل وحيد : هو الكفاح المسلح . ومن ناحية أخرى فان وفد بلادى يعتقد أن الوقت الذى أعطى للمساعي الغربية لم يذهب هباء .

ان أمل القارة الافريقية هو أن أولئك الذين آمنوا بجدية واخلص مسلك النظام العنصرى في جنوب افريقيا سيتمكنون من استخلاص العبر من فشلهم الذريع ويدركون أن الوقت قد حان لكى يتحمل المجتمع الدولى مسؤولياته ببذل كل ما في وسعه لعزل نظام وضع نفسه بنفسه في موضع الاتهام عزلا شاملا .

وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يوافق على كل الاجراءات الرامية الى فرض حظر عام وشامل ضد جنوب افريقيا ويحدوه الأمل في أن هذا القرار سيحظى بالاحترام الشامل من قبل جميع الدول الأعضاء بما فيها الدول الخمس العظمى الغربية صاحبة الخطة التي رفضتها بريطانيا . ان الوضع لا يختلف كثيرا في زمبابوى ، فهناك أيضا يقوم نظام للأقلية العنصرية ، وهو نظام ايان سميث اللاشعري بمعارضة أى حل من شأنه أن يؤدى الى تطبيق القاعدة الديمقراطية البسيطة للأغلبية في هذا الاقليم .

ويبدو وجليا اليوم أن ما يسمى بالمستوطنات الداخلية لم يؤد الى أية تسوية حيث أنه لم يأخذ في الاعتبار الممثلين الحقيقيين لأبناء زمبابوى المنضمين تحت راية الجبهة الوطنية التي كانت وستبقى الطرف الوحيد الذى يمكن التفاوض معه من أجل تسوية قضية روديسيا .

ويرد سميث وعملاؤه على هذه الحلول السلمية المقترحة من قبل المكافحين الأبطال من أجل الحرية بقمع أشد وأعنف وأعمال إجرامية صارخة ضد دول مستقلة مجاورة هي بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا .

ان هذه الحملات العسكرية تشكل بدون شك مساسا وانتهاكا لسيادة تلك الدول وتعرض السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة للخطر .

وفي جنوب افريقيا فان كرامة عشرين مليوننا من الزنوج ما تزال تنتهك بواسطة نظام الفصل العنصرى . وقد أدانت منظماتنا مرارا عديدة هذه السياسة الدنيئة وأعلنتها كجريمة ضد البشرية ، وبالرغم من كل شئ فان الوضع بدلا من أن يتحسن ما يزال يتدهور ويزداد خطورة . فالآلاف من المواطنين في جنوب افريقيا في منظمة المؤتمر الوطني الافريقي والجبهة الوطنية الافريقية لا يزالون يقبعون في معازل العنصريين البيض فقد بلغ الاستبداد والقمع ابعادا خيالية . وأمام هذه المأساة فقد اتخذ المجتمع الدولي اجراءات ترمي الى القضاء على هذه الآفة . وقد بينت نتائج المؤتمر العالمي حول العنصرية والذي انعقد في جنيف في آب/أغسطس الماضي ضرورة تعزيز الكفاح من أجل القضاء على العنصرية والتمييز والفصل العنصريين .

وفي هذا النطاق بالذات احتفل العالم المحب للسلام والعدل بالسنة الدولية للكفاح ضد الفصل العنصري طبقا للقرار ١٠٥ / ٣٢ بـ وتطبيقا لهذا القرار قامت المنظمات الديمقراطية والشعبية للشبيبة والنساء والعمال بتنظيم مظاهرات ضخمة ترمي الى اطلاق الرأى العام على حقائق الفصل العنصرى والتعبير عن تضامنها مع أشقائها المضطهدين في جنوب افريقيا وللقضاء على هذا النظام .

وسواء كان الأمر يتعلق بناميبيا أو جنوب افريقيا فيبدو أن الأنظمة العنصرية للأقلية البيضاء ما كان يمكنها البقاء لو لم تكن تحظى بمساعدة بعض الدول الأعضاء في منظماتنا وتواطؤها معها . تلك الدول التي تطالب مع ذلك بالتعاون مع الشعوب الافريقية . ومؤخرا ظهرت بعض الحقائق فيما يتعلق بانتهاك الشركات الأوروبية عبر الوطنية للعقوبات الاقتصادية المقررة من قبل منظماتنا ضد نظام سالزبورى . ان هذه الحقائق تبين المسؤولية الدولية لبعض الدول ، وهي دول كبرى ، في استمرار أزمة الجنوب الافريقي وتفاقمها .

ومن فوق هذه المنصة ، ندعو جميع الدول الى أن تتحلى بالتفاهم ، لأن شعوبنا لن تنتحمل لمدة طويلة ، هذا الاعتداء على كرامتها . بالإضافة الى ذلك ، فمن واجبنا جميعاً أن نمثل لأهداف ومبادئ الميثاق ، وكذا المثل العليا التي نص عليها . ويجب أن تحظى حقوق الانسان بنفس الاهتمام .

ان بقية افريقيا قد مرت بمحن شديدة أيضا ، وهي رواسب الظاهرة الاستعمارية ، وقد كانت موضع محاولات كبرى لتستعمر من جديد والاطاحة باستقرارها .

وهكذا فان جزر القمر كانت موضع اضطرابات كبرى بتدخل المرتزقة أعداء قارتنا ، الذين وضعوا على رأس هذه الدولة الشقيقة ؛ واننا ندعو الأمم المتحدة الى الموافقة على وجهة نظر منظمة الوحدة الافريقية التي تفتظر من السلطة الادارية أن تنهي عملية تصفية الاستعمار باحترام المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، تلك المبادئ التي هي احترام سلامة التراب الوطني واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة جزر القمر . وفي القسم الشمالي الغربي من القارة فان أزمة الصحراء الغربية تثير انشغال الشعب المالي وحكومته . ان هذا النزاع لا يدور فقط عند حدودنا ، بل انه واقع بين دول مجاورة شقيقة تقيم معها مالي أطيب العلاقات ، ولذلك فان بلدي لن يبخل بأي جهد وسوف يوجد كل عمل شريطة أن يكون عملاً افريقيا يرمي الى ايجاد حل عادل لهذا النزاع الأخوي ويأخذ في الاعتبار آمال الشعب الصحراوي المشروعة وكذا استقرار دول المنطقة .

وفيما يتعلق بنزاعات افريقية أخرى ، فقد كانت هناك محاولة ترمي الى جعلنا نعتقد بأنه يمكن تسويتها عن طريق انشاء قوة افريقية ، ولكن سرعان ما جعلتنا اليقظة ندرك بأن مثل هذه القوة اذا لم يتم انشاؤها من قبل منظمة الوحدة الافريقية في نطاق تحرير افريقيا ، يمكن أن تصبح وسيلة سهلة لا خضاع شعوبنا واستعبادها . ولذلك وفيما يتعلق بهذه القضية بالغة الأهمية ، فان الرئيس موسى تراوري رئيس مالي قد أبى الا أن يوضح دون لبس أو غموض موقف مالي خلال مؤتمر القمة الخامس عشر في الخرطوم وأعلن :

" اذا كان الأمر يتعلق غدا بتشكيل قوة قارية ، وذلك لتعزيز كفاحننا للاستقلال السياسي والاقتصادي ، فان مالي سوف توافق على ذلك . لكن هذه القوة لا يمكن أن تكون

الا افريقية ، يضعها الأفارقة من أجل ضمان حرية الأفارقة وأمنهم . ان القوة الافريقية ستكون معقلا ضد أي من المعتدين الأجانب . انها لن تقوم بتسوية الاضطرابات الداخلية ولن تكون وسيلة للحفاظ على المصالح الاستعمارية " .

وهكذا تنظر مالي حكومة وشعبا الى انشاء هذه القوة الافريقية ومهمتها . ان السلم والأمن الذي تطمح اليهما البشرية يتوقفان أكثر من أي وقت مضى على السعادة والرفاهية بالنسبة للجميع . ولذلك فقد أصبح يتضح يوما بعد يوم ان العالم لن يجد سلما حقيقيا ، وحتى البلدان الغنية والطبقات الغنية من المجتمعات المتقدمة لا يمكنها أن تنظر في مستقبلها بأمن ، مادامت الفوارق بين الأمم باقية على حالها .

بيد أن ثلثي البشرية في نهاية ١٩٧٨ لا يزالوا يتسائلون عما تخفيه لهما السنة الجديدة وبك وضوح ، لا يمكنهما أن ينتظرا لتحسين هذه الظروف المؤلمة . فبينما يقترب عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية من نهايته ، فاننا نلاحظ ان الظروف الاقتصادية لهذا الجزء من البشرية ، ومشاكل بقائه على قيد الحياة مازال مطروحة دون حل .

وبينما نرى أن ٢٥٠٠ انسان يموتون كل يوم ، فان الموارد الموضوعة في خدمة الدول النامية من قبل ١٧ دولة من أغنى دول العالم قد ارتفعت فقط من ٥٩ مليار دولار في ١٩٦٥ الى ٦٥ مليار دولار في ١٩٧٧ ، أي زيادة لا معنى لها ، وأقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار . حتى ننظر الى الأمر بطريقة أكثر شمولا وطبقا لمصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي جاء بتقريرها انه من ٦٩ مليار دولار في ١٩٧٤ ، هناك ٢١ مليار دولار فقط خصصت للمساعدة العمومية . وتقلنا الفائدة المرتفعة جدا على الأموال التي تقدم كقروض ، وانخفاض النسبة للناتج القومي الاجمالي الذي بدلا من أن يبلغ ٠٧ في المائة ، قد انخفض من ٣٣ في المائة في ١٩٧٦ الى ٣١ في المائة في ١٩٧٧ .

وأكثر من ذلك فان أربعة أخماس القروض المقدمة في باب المساعدة العمومية تستخدم في ادارة الجهاز الاقتصادي لمقدميها في شكل رواتب لجماعة الخبراء والمساعدين التقنيين بجميع أشكالهم .

ان الجانب الثاني الذي يدعو الى القلق بالنسبة للوضع الاقتصادي العام يكمن في الأزمة الحالية للاقتصاد العالمي الذي يؤثر تأثيرا سلبيا في اقتصاديات الدول النامية .

ان تقلص النشاط الاقتصادي العام قد أدى الى وقف المبادلات التجارية الدولية ، واتخاذ اجراءات الحماية ازاى الدول النامية . ان اولئك الذين يلجأون الى هذه الحماية يتناسون ان هذه الاجراءات يمكن ألا تحقق أهدافهم . ومن ناحية أخرى فان اجراءات الحماية هذه التي تبرز في السياسة الاقتصادية لبعض الدول الصناعية تضيف على تدهور المبادلات بعدا مقلقا وتزيد قواعد التجارة الدولية ظلما .

وفي هذا النطاق العام فان البلدان الافريقية قد أصبحت مصبا لكل هذه الشرور التي تضر بالاقتصاد العالمي . ان الدول الافريقية العشرين الأقل تقدما بين دول العالم لم تمشجلا الا زيادة بنسبة ٦٠٪ في المائة في دخلها القومي . بينما بلغ هذا المعدل بالنسبة لبقية الدول النامية ٢٧٪ في المائة .

وفي نفس النطاق ، فان الأهداف المحددة من قبل المؤتمر الدولي للتغذية في ١٩٧٤ وكذا بيان مانيليا في ١٩٧٧ ، فيما يتعلق بازالة المجاعة في العالم فقد بقيت هذه الأهداف حبرا على ورق . ان الانتاج الغذائي رغم الجهود الحميدة المبذولة من قبل الدول الافريقية لا يكاد يبلغ معدل النمو السكاني السنوي . وما هو معروف ان هذا الاتجاه سوف يصعب التغلب عليه . مادام نقل الموارد لصالح زراعة هذه الدول يتناقص .

وأكثر سوءا من ذلك هو أن الغذاء العالمي أصبح مصدرا للأرباح ، ووسيلة للمراقبة الاقتصادية والسياسية ووسيلة لتحقيق سيطرة فعلية من قبل البعض على مجمل العالم ، وخاصة السيطرة على اولئك المعذبين في الأرض ، وهكذا فان الثورة الخضراء قد ضاعت من الفوارق بين الأغنياء المستغلين والفقراء المستغلين .

وبقصد تلبية احتياجات النمو ، فان الدول الافريقية قد استداننت أكثر فأكثر من الدول الغنية . هكذا نرى كيف " يتوفى نصف العالم الآخر " وبهذا نرى الوضع الاقتصادي والاجتماعي العالمي المقلق .

أمام هذا الوضع فان رد فعل الدول الصناعية أمر يدعو الى القلق . وان فلسفتها العميقة هي أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على أساس نظام في مركزه أقلية من البلدان الغنية وفي محيطه أغلبية الدول التابعة لهذه الأقلية والتي تزودها بالمواد الأولية . ومع ذلك فان الأزمة

الخطيرة التي تصيب الاقتصاد العالمي منذ السبعينات قد بينت خطأ هذه الفلسفة . ان العديد من المحاولات التي تم القيام بها على مستويات مختلفة للقضاء على هذه الأزمة قد باءت بالفشل . فهل لذلك يجب أن نكون متشاكسين ؟ يبدو أنه باستطاعتنا أن نتبين بعض التفسير فسي المواقف والآراء . وقد اعترف وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأول مرة في خيزران / يونيه الماضي بضرورة الترابط وأهمية مفهوم المنفعة المشتركة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية .

والحقيقة ان قانون التكافل الذي يميز المجتمع الدولي في أيامنا هذه يدفع بنا الى تقديم حل مناسب لمطامح عالمنا هذا ، الذي تواجه البشرية فيه أكبر تحد . والأمر هنا يتعلق بهقاء ثلاثي البشرية على قيد الحياة .



وفي مقدورنا ان نتصرف بطريقة ما من اجل احداث تغيير حقيقي في العلاقات الاقتصادية الدولية دون ابطاء . ان ازدياد واجة العالم لا تعد مأساة جديدة ، ولكنها تشكل خطرا امام تفاقم ازمة الشمال الذى يزداد ضعفا امام زيادة هامة لقدرة الجنوب .

وان يتعلق الامر باعداد النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فلقد قمنا قبل سنة باعداد جهاز تأسيسي دولي للنهوض بالحوار حول التنمية وتسهيل اقرار هذا النظام . ومما يؤسف له ، ان هذا الحوار الآن قد تجمد . وتقع المسؤولية على عاتق الدول المتقدمة التي ما تزال تصر على تفسيرها لتفويض اللجنة الجامعة التي انشئت بموجب القرار ٣٢ / ١٧٤ ، وتهدد بتجميد مؤتمر قانون البحار باتخاذها تشريعات تتعلق باستغلال اعماق البحار في المنطقة الدولية . ان مثل هذه المواقف القائمة على الاطماع الوطنية لا تتماشى وروح القرار ٢٥٧٤ والقرار ٢٧٤٩ ، الصادرين عن الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بقواعد القانون الدولي الجديد الذى يجب اقراره ، فانه يجب ان تعتمد اولا وقبل كل شيء على العدالة والمساواة . وما لا يمكن قبوله هو قانون الاقوى كما ان ما لا يمكن قبوله هو الارباح الباهظة التي تحتفظ بها دول بينما تبقى دول اخرى رهينة ظروف غير ملائمة . وما هو غير مقبول هو انه لكي تستمر بعض الدول في مواصلة حياة البذخ ، تقوم باستغلال فقر أغلبية الشعوب ومديونيتها المتزايدة . ان ما لا يمكن قبوله ايضا هو ان الفقراء لا يتلقون نصيبهم من ثمرات النمو . وما لا يمكن قبوله هو كما عبر البنك الدولي بشجاعة في تقريره السنوى عن التنمية في العالم واقتبس : " ان حوالي ٨٠٠ مليون من البشر ، يعيشون في الفقر المطلق سوف يشكلون لعشرات السنين مشكلة كبيرة ، ومع ذلك هناك مبالغ ضخمة يوميا تبتلع من اجل تطوير وتحسين وتخزين اسلحة اكثر تطورا بسبب ارادة في السيطرة والاستغلال ، وليسوا الحظ يتم كل هذا على حساب المثل العليا في السلم والعدالة ، والتي نص عليها ميثاقنا المشترك " .

ولذلك ، فقد عمدت دول عدم الانحياز ، الى عقد الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، والتي درست هذا المشكل الذى يشغل البال ألا وهو التسابق الجنوني نحو التسليح . وتدعونا النتائج الى مواصلة الجهود حتى نتمكن من تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وحماية البشرية من حرب عالمية اخرى .

وبذلك ، تكون جمعيتنا قد كتبت مطامح شعوب الامم المتحدة الذين التزموا بعد الحرب العالمية الثانية بالحفاظ على مستقبل الاجيال القادمة من خطر الحرب التي في خلال جيل جلبت على الانسانية هموما واحزاننا لا توصف .

ويجب ان يبقى هذا الهدف النبيل ماثلا في اذهاننا ، ولنحققه ففي اعتقادى ان الوقت قد حان لكي نقوم بتشديد النظام الجديد محل "الفوضى الكبيرة الحالية" ، ويكون هذا النظام قائما بالضرورة على اساسين : نظام أمن ، ونظام عدالة .  
دعونا ننطلق بهدوء ، فنحن على عجلة من امرنا .

السيد سانتوس الفيز (موزامبيق) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان الرسالة التي يوجهها شعب موزامبيق الى هذه الجمعية هي رسالة نضال ، نضال فرض علينا داخل حدودنا ، من قبل الاستعماريين والنظم العنصرية المعادية . انه نضال من اجل تأكيد استقلالنا ، وتأكيد نضالنا الدولي من اجل الكرامة وشخصيتنا الافريقية . انه نضال من اجل القضاء على البقية الباقية من الاستغلال الجديد ، ومن اجل اعادة بناء بلدنا الممزق . انه نضال ضد الحظر الذي فرض من قبل الاستعمار . ولذلك ، سوف نولي اهمية خاصة لمواقف شعب جمهورية موزامبيق تجاه مشاكل افريقيا الجنوبية . والحرب ضد الاستعمار والعنصرية والامبريالية . ان مواقف شعبنا تتبع من اخلاصنا وتفانينا لقضية تحرير الشعوب المقهورة ، وتصميمنا على تأكيد مثلنا الثورية ، في خدمة السلام والمتقدم ورفاهية الانسانية .

ان مجمل الظروف الحالية في افريقيا الجنوبية يشكل قلقا كبيرا لجمهورية موزامبيق الشعبية ، كما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . هذه المواقف تتبع من الموقف الاستعماري السائد في زيمبابوي وناميبيا ، ومن القهر الذي تمارسه نظم الاقلية العنصرية والاستغلال اللانهائي لمصادر هذه الدول من قبل الرأسمالية والامبريالية .

ان نظم الاقلية العنصرية في افريقيا الجنوبية تمتعت دائما ، بمساندة القوى الامبريالية ولكن بسبب انتصار النضال التحرري المسلح شهدنا في هذه المنطقة هجوما من المبادرات التي من المفروض انها من اجل السلام ، ولكن نفس هذه القوى اذ لم تكن معنية بالبحث عن انقاذ هذه النظم فانما هي على الاقل تحاول الحفاظ على سيطرتها السياسية والاقتصادية .

ويجب ان نتسم بالوضوح . فان مقترحات ومبادرات هذه القوى تهدف الى القضاء على النضال الوطني التحرري المسلح ، لأن الامبريالية بعد ان هزمت في موزامبيق وانغولا ، وبعد ان اقمنا الديمقراطيات الشعبية في هذين البلدين تعلمت الدرس المتعلق بنتائج حروب الشعوب ، للحصول على اهدافها . لقد لجأت الامبريالية الى سبل متعددة ، فهي تهدف الى تقسيم حركات التحرير في الدول الافريقية ، وخاصة دول المواجهة . وتحاول ان تظهر حركات التحرير الوطنية باعتبارها حربا عنصرية بين الاسود والابيض ، تحت ستار الادعاء الكاذب في انها تقدم المساهمة من اجل السلام . ولكنها تقوم بأنشطة عنصرية لاتهدف الا الى تأييد ودعم هيمنتها .

وفي زمبابوى ، تنهج الامبريالية دورا شيطانيا وباصرار ، يتمثل في سياسة ذات خيارين : احدهما داخلي ، والآخر دولي . وكلاهما متاح للاستخدام عندما يحين الوقت ، لتحديد النشاط الدولي الذي قد يؤدي الى حل للحفاظ على الموقف عندما يلوح في الافق تقدم في النضال الوطني التحرري ، وان النصر وشيك على نظم الاقلية .

وفي خلال ذلك الاطار ، سوف نحلل ما يسمى بالاتفاق الخاص بحل داخلي ، والمقترحات الانجلو امريكية .

وفي وثيقة صدرت حديثا وسوف توزع عما قريب في الأمم المتحدة ، فضح السيد سمورا موييسك ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية بالتفصيل العملية الماكرة التي قامت بها القوات الامبريالية وتشير هذه الوثيقة الى أن الامبريالية ترغب في الحفاظ على الهياكل الاقتصادية والسياسية للراسمالية الاستعمارية في زمبابوى وان الامبريالية تستهدف تشجيع الصراعات بين دول المواجهة من خلال خلق التوتر بين صفوفها وفي منظمة الوحدة الافريقية محاولة أن تظهر حركات التحرير كأنها في حرب أهلية . وبذلك توجد الحجج من أجل تدخل عسكري في المنطقة .

وفي نفس الوقت ، يستمر نظام ايان سميث في البقاء ويجند العملاء ليقوموا بالاعتداءات والشنق وعمليات الاعتداء ضد الدول المجاورة الآمنة .

ان العالم الامبريالي يظهر عدم المبالاة بالنسبة للاغتيال اليومي للشعب الأعزل والسجناء السياسيين والمقاتلين الوطنيين ، ولكن يكفي قتل رجل أبيض واحد لكي تقوم القيامة وتتسبب في تهديدات بالتدخل .

وبالإضافة الى ذلك ، فان السخرية الكبرى هي التي توجه للمجتمع الدولي . ونذكر هذه الجمعية بأن بريطانيا العظمى قد شجعت اجتماعات مجلس الأمن وان المفوض المقيم والحاكم العسكري لقوات الأمم المتحدة عينا في روديسيا . ولكن أين هما الآن ولمصلحة من يعملان ؟

وبالإضافة الى ذلك ، نحن ندرك أهمية ومزايا النداءات التي وجهت الى المجتمع الدولي . ولكن من أين جاء المثال في انتهاك الحظر الذي فرض على نظام ايان سميث المتمرد . من الذي نظم الشروط وسمح للبترول بأن يتدفق في اقتصاد روديسيا ؟

هذه المواقف من جانب الامبريالية ، التقدم والانسحاب ، وعدم وجود القرار ، وخاصة من جانب القوى الاستعمارية تعتبر مساندة مباشرة دقيقة للأقلية وحكم ايان سميث العنصري غير الشرعي في حربه ضد شعب زمبابوى والدول المجاورة .

ومن خلال المقترحات المختلفة التي قدمت من أجل الوصول الى حل ، نستطيع أن نستنبط بعض الأمور التي تشير الى مناورات امبريالية ضد زمبابوى . ان المقترحات والحلول تتخذ شكل المبادرات من أجل حل سلمي لمسألة زمبابوى غير آخذين في الاعتبار التقدم الذي أحرزه النضال المسلح رافضين اقامة علاقة سببية بين النضال وهذه المقترحات . ان هذه المقترحات تستهدف

اعطا صيغة شرعية لنظام سميت . ومن ثم الحفاظ على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وهيكل الامتيازات بالنسبة للأقليات المحظوظة ، وبذلك تخدم مصالح المستوطنين غير المهالين بحقوق ومصالح شعب زمبابوى . وطبقا لهذه المقترحات ، فان الاستقلال ينبع من عملية تنازل اما من جانب القوى الاستعمارية أو من حكم سميت المتمرد ولكن لا يكون أبدا نتيجة لما أحرزه الشعب في زمبابوى . فهم دائما يدخلون عناصر غريبة في عملية زمبابوى وخاصة في جنوب افريقيا التي أصبحت فجأة عنصرا حاسما في الاتفاقيات المقترحة .

ان شعب جمهورية موزامبيق يعرف تماما أن كل هذه المناورات لا تهدف فقط الى الابقاء على الاحتكار والاستغلال لشعب زمبابوى ولكنها أيضا تهدف الى العمل ضد استقلال ونجاح الثورة الموزامبيقية . ان أعمال العدوان المستمرة التي يمارسها نظام الأقلية العنصرية لايان سميت ضد جمهوريتنا ، وضد شعوب المواجهة وضد الأهداف الاقتصادية لبلادنا قد وجدت ردا مناسباً عليها من جانب قوات شعبنا للأمن والدفاع .

اننا نود هنا أن نحیی الأفارقة والبلدان الاشتراكية التي هي وحدها ، مع القرار ( ١١٤١ ) ( ١٩٧٧ ) ، الذي تهنأ مجلس الأمن في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، أيدت تقوية القدرة الدفاعية لبلادنا .

لن يحولنا أى شيء عن أهدافنا الدائمة في علاقاتنا الدولية ، واننا مرة أخرى نود أن نؤكد أننا نساند الشعب في زمبابوى في صراعه المسلح من أجل التحرير تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد الجبهة الوطنية . وكما قال الرئيس سمورا ماشيل في بيانته :

” اننا نرفض بشدة أن نقبل الفكرة القائلة بأن الطريق الى الصراع المسلح والطريق الى المفاوضات مفايان أو متعارضان مع عملية التحرير الوطنية . اننا لا نحب الحرب ، ولكننا نعتقد أنه اذا كان التناقض يسبب العداوة ، فان الحرب لا تحقق الا السلام ” .

لقد حان الوقت للاستعمار أن يفهم انه لن يستطيع أن يخذعنا أكثر من هذا . واننا لن نسمح لأنفسنا بعد الآن بأن تساء قيادتنا . ان الدول التي تحملت مسؤولياتها ، وبصفة خاصة الدول الاستعمارية في جنوب روديسيا ، يجب أن توضح موقفها وأن تختار الطريق السهل للحل الصحيح . وبعبارة أخرى ، انهم يجب أن يشاركوا في عملية الاستقلال الفررى الحقيقي أو يعلنوا بصراحة انهم يقومون ويوافقون على مواقف نظام سميت العنصرى غير الشرعى .

ان الاستعمار يكرر في ناميبيا الاجراءات والمناورات التي قام بها في زمبابوى . فهناك مرة أخرى يمكن لجنوب افريقيا ، عن طريق الافتهاك الصريح للقيم الدولية والانسانية للمجتمع الدولي ، أن يمنع الاستقلال الحقيقي للبلد . وان ما يسمى بالنية الحسنة لجنوب افريقيا للتفاوض قد أصبحت الآن بكل تأكيد واضحة من خلال قرار فورستر برفض المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن والاستمرار في خطته من أجل حل داخلي .

في الواقع ، اذا نظرنا الى الوراثة حيث الأحداث التي أدت الى اعلان فورستر ، لن يكون هناك شك في سوء نية ، يسمى الرغبة في التفاوض من جانب جنوب افريقيا . وخلال هذه الشهر تمكنت جنوب افريقيا من أن تقيم على التوالي عقبات جديدة في محاولتها منع التوصل الى حل لمشكلة ناميبيا ، سواء بتحميل منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) لمسؤولية أي فشل محتمل في المفاوضات أو بفرض سلطاتها على خليج والفييس ، أو الخروج باذعاء تطور الكفاح المسلح ، لكي تهدد بالحرب . وفي نفس الوقت ، فان جنوب افريقيا قد فرضت ودعمت ترتيباتها العسكرية ووضعت الخطط للتوصل الى استقلال غير حقيقي .

لقد بلغت مسألة ناميبيا حداً تتطلب فيه عملاً صحيحاً ونشطاً وحاسماً . ان الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن يجب أن ترتفع الى مستوى مسؤولياتها في عملية استقلال ناميبيا . ان المجتمع الدولي ومجلس الأمن يجب أن ينظرا في الموضوع بحيث أن نظام بريتوريا العنصرى لا يجب أن يسمح له أن يظل بدون عقاب وأنهم يجب أن يتخذوا الاجراءات الضرورية وأن يتخذوا فوراً الترتيبات الخاصة بالعملية التي بدأت أخيراً والتي سوف تحقق فعلاً استقلال شعب ناميبيا .

اننا نحبي كفاح الشعب النامبي الذي يقوده ممثله الشرعي الوحيد ( سوابو ) والانتصارات التي حققها . ونحن نكرر هنا تأييد شعب جمهورية موزامبيق لسوابو والشعب النامبي في كفاحهما من أجل تحقيق الآمال المشروعة في السيادة والاستقلال التام .

ان الحديث عن الموقف في جنوب افريقيا انما يتطرق بنا الى الحديث عن الاضطهاد والفقر والمرض الذي تعاني منه أغلبية شعب جنوب افريقيا . ان الأقلية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا يرتكبان أعظم الجرائم ضد الانسانية وضد شعب جنوب افريقيا . انهما يهددان وينغزوان ويهاجمان البلدان المجاورة . انهما يخالفان قرارات المجتمع الدولي ، وبهذا يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

ان بقاء السياسة الوحشية والالسانية والاضطهاد والتمييز العنصرى لجنوب افريقيا لا يعتبر فقط انتهاكا لحقوق شعوب جنوب افريقيا ولكن أيضا لجميع شعوب العالم التي تحب السلم والديمقراطية . ان الكفاح الطويل لشعب جنوب افريقيا من أجل الكرامة واحترام الانسان يستحق منا الاعجاب التام ويتطلب المعاونة والتأييد المستمر حتى يمكن القضاء في النهاية على نظام الفصل العنصرى .

السيد الرئيس ، بالنيابة عن شعب جمهورية موزامبيق ووفده ، يجب أن نحبي سيادتكم ونهنئك على انتخابك بالاجماع لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا نرغب أيضا في أن نحبي ، من خلالكم ، الشعب الكولومبي ، الذى هو مثلكم ، قد مر بليل طويل من الاحتكار الاستعمارى الذى ناضل ضده بكفاح منتصر من أجل التحرير .

بالأمس واليوم تستمر شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية في اتحاديها من اجل وضع حد للسيطرة والاستغلال الاستعماري . ان الاهتمام الذي عبرتم عنه عند افتتاح دورتنا هذه بالنسبة لاقامة نظام اقتصادي جديد يكون عادلا ومفيدا لشعوبنا يضمن لنا ان المشاكل الاقتصادية سوف تكون ضمن اولويات الامم المتحدة ، واننا سوف نكسر جهودنا من اجل التقدم الملموس تجاه ايجاد حلول لهذه المشاكل .

نود ايضا ان نضم صوتنا الى من سبقونا في الحديث في تهنئة صديقنا لزار موبسوف رئيس الجمعية العامة السابقة على الطريقة الحكيمة وحسن الرؤية التي اتسم بها في رئاسة مداولاتنا في دورات ذات اهمية كبيرة عقدت من اجل التحرير السياسي والاقتصادي للشعوب ومن اجل السلام والامن في العالم . ان انتخابه كان يشكل اشادة بجمهورية يوفوسلافيا الاشتراكية وانتصارا لحركة عدم الانحياز ، التي ترتبط بها يوفوسلافيا بأوثق الصلات .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية بعد ان انتصرت على السيطرة الطويلة للاستعمار البرتغالي تفتبط ان ترى جزر سليمان قد استقلت وتهنأها على انضمامها الى مجموعة الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ان استقلال جزر سليمان يعتبر تشجيعا لجميع الشعوب التي ما زالت تحت نير السيطرة الاستعمارية في منطقة المحيط الهادي وتعطي دفعة جديدة لتقدم الشعوب المناضلة من اجل التحرر والاستقلال الكامل من الاستعمار .

ان الاستعمار والامبريالية اللذين هما العدو الاول للشعوب المحبة للسلام والحرية في العالم لا يتواجدان في افريقيا الجنوبية وحدها .

هناك موقف مزعج آخر في شمال القارة حيث شعب الصحراء الغربية يستمر في حربه ضد محاولات ضمه وتقسيم اراضيه . ونحن نشجب بشدة هذه الخطط التي تعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ وميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ولا نستطيع ان نسكت على هذا النضال والاسوف نصبح عملاء الخطط الاستعمارية والسيطرة الاجنبية . ان حجم النضال في الصحراء الغربية اليوم هو موضع اهتمام المجتمع الدولي .

ان الانتصارات التي احرزها على الصعيدين السياسي والعسكري الشعب الصحراوي وجبهة



بوليزايريو تستحق اعجابنا وتجعل من الضروري للامم المتحدة ان تتحمل مسؤولياتها بالنسبة للاعتراف بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب المستعمرة .

وفي نفس اطار مشكلة ضم الاراضي بالقوة توجد مسألة شرق تيمور حيث احتلال البلد وقتل شعب موبير ما زال مستمرا .

ان شعب جمهورية موزامبيق يقدم نداء للمجتمع الدولي ليعبر عن تأييده وتضامنه مع شعب موبير في نضاله تحت قيادة فريتلين وان يؤكد حقه في تقرير مصيره واستقلاله الوطني .

وفي الشرق الاوسط فان التدخل الامبريالي قد اتخذ دفعة اوسع ومناورات اقوى تستهدف تحطيم حركة التحرير والنضال من اجل الاستقلال الذي يقوم به الشعب العربي . ان الامبريالية مخلصه كعهدا لاسراتيجيتها وترغب في استغلال شعوب المنطقة لكي تضمن سيطرتها على موارد هذه الشعوب وتأمين وسائل المواصلات .

وعندما نفكر في حل المشاكل الاساسية في الشرق الاوسط يقوم الاستعمار بتأكيد عدم الاستقرار وخلق المواقف التي تزيد من المعاناة والماسي ويعتبر لبنان مثالا مأساويا لذلك .

فالامبريالية من خلال خلق النزاعات بين الدول العربية تستهدف فعزل القوى التقدمية وتستمتع الامبريالية بالنصر المرحلي الخيالي . ولن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الاوسط الا اذا استعاد الشعب الفلسطيني الحر حقوقه الشرعية في السيادة وانشاء دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي ممثله الشرعية المعترف بها .

وفي كوريا وفي قبرص تستمر حالة التقسيم ووجود القوى العسكرية ، ونحن نؤكد على مساندة الشعب الكوري وشعب قبرص في نضالهما العادل من اجل استعادة وحدتهما وسلامة اراضيهما .

ونستري انتباه الدول الاعضاء في الامم المتحدة والشعوب المحبة للسلام ان من خلال اطار استراتيجية جديدة تزيد الامبريالية القواعد العسكرية في المحيط الهندي خالقة بذلك موقفا يشوبه الخطر . فمثلا ما زالت جزر مايت محتلة وقد قامت محاولة انقلاب من قبل المرتزقة في جزر القمر وذلك ضمن خطط الامبريالية لاعادة استعمار افريقيا .

ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة قد اتخذت عدة قرارات تؤكد ضرورة بقاء المحيط الهندي خاليا من القواعد العسكرية الاجنبية لضمان السلام الدولي والامن . ان

جمهورية موزامبيق الشعبية تشجب بشدة انشاء قواعد عسكرية جديدة وتطالب بتصفية القواعد الموجودة .

اننا نعيش في وقت تنتصر فيه القوى التقدمية والاشتراكية وذلك سبب النضال الدؤوب للشعوب من ناحية ومن ناحية اخرى هناك مناورات خطيرة من اجل الحفاظ على السيطرة والاستغلال انتهاكا للحقوق الاساسية للانسان وانتهاكا للتطلعات العادلة للشعوب .

ان الامبريالية قد بدأت في القيام بعمليات تدخل مكثفة لاتعتبر سوى شكل من الاعتداء ضد الشعوب ومحاولة لابقائنا تحت السيطرة المستمرة وفي حالة من التبعية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . هذه التصرفات التدخلية ليست فقط محاولات لجلب عدم الاستقرار الى الدول المستقلة حديثا ولكن الى منظمات في معظم الدول النامية . ومن خلال هذه الانشطة تلجأ الامبريالية الى الضغط الاقتصادي على الدول عندما تجد ان التغلغل بغية خلق عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي ليس سهلا .

ان مطالب الدول النامية لايجاد علاقات اقتصادية عادلة واكثر انصافا ليست مطالب جديدة . فمن باندونج الى بوينس ايرس تقدمت الدول النامية بمقترحات طموسة وبرامج للعمل لكي تحدد وتنفذ العلاقات الاقتصادية الدولية في شكل جديد يجعل من الممكن القضاء على الفقر واستغلال الانسان والظلم والسيطرة .

وعندما تطالب الدول النامية بايجاد نظام اقتصادي جديد تفعل ذلك كتعبير عن الارادة السياسية وتعبيرا عن تصميمها على التحرر المبني على مبدأ الحكم الذاتي الوطني والحكم الذاتي الجماعي الذي يقلل من اعتمادها على الدول المتقدمة .

وفي عالمنا الحاضر فان العلاقات الدولية الاقتصادية ما تزال تسيطر عليها قلة ونتيجة لذلك فان الدول الفقيرة تصبح اكثر فقرا والدول الغنية تصبح اكثر ثراء . ويستمر الاستغلال في الدول النامية بسبل مختلفة واشكال معقدة .

ان الدول الرأسمالية لا تكل اهدا من اعداد الدراسات ولحساب ديون الدول النامية لتعرف الديون في الاعوام القادمة ولكن حتى الآن لم نر دراسات مماثلة بالنسبة لحسابات الاستغلال الذي قامت به الدول المتقدمة في الدول النامية .

ان ما نستخلصه من المؤتمر الاقتصادي ومما يسمى الحوار بين الشمال والجنوب واضح تماما كوضوح النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن .  
ان هذا الطريق المسدود لا يمكن ان يستمر ولذلك نرى انه من الضروري والحتمي ان نتخذ القرارات المباشرة في ضوء المقترحات التي تقدمت بها الدول النامية بالنسبة للمسائل الاقتصادية والتجارة الدولية وتطوير الانتاج والتعاون الدولي .

ان الموقف الحالي للتبعية والاستغلال الاقتصادي ، بالإضافة الى المشاكل المحددة القائمة في بلادنا تعطل تقدمنا الاقتصادي . وبالنسبة الى اقتصاد جمهورية موزامبيق الشعبية ، فان بلادنا قد عانت خسائر فادحة بسبب تطبيق العقوبات على المستعمرة البريطانية في روديسيا الجنوبية على اثر القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي . وقد ازداد الموقف سوءاً بعد أن قامت القوات العنصرية لسالزبوري بقتل شعبنا والنيل من اقتصادنا وهياكله المختلفة . كل ذلك جعل من الضروري لنا ايجاد أولويات أخرى مع ما أعقب ذلك من آثار خطيرة .

ان الفيضانات المدمرة قد أصابت بلادنا وجعلت من الصعوبة بمكان احراز تقدم في خطة ومشاريع التنمية فيها .

وفي بعض الحالات ، فقد استجاب المجتمع الدولي لندائنا بطلب المعونة ، الا أن هذه الاستجابة لم تكن دائماً على مستوى أمانينا ، بعد الجهود التي بذلناها في سبيل تطبيق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على المستعمرة البريطانية في روديسيا الجنوبية .

ان أحد الأهداف الأساسية في سياستنا في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، هو تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا طبقاً لمستوى التطور الذي حدث في مصادرها الانتاجية . فبعد أن حصلنا على استقلالنا مباشرة اتخذت حكومة موزامبيق الشعبية سلسلة من الاجراءات لكي تعالج الموقف الخطير آنذاك ، والذي أعقبته ظروف ساعدت في تنفيذ برنامج انمائي . وهكذا بدأنا استعادة أراضينا ، وأقمنا حياة جماعية وانتاجاً في المناطق الريفية ، وهي مناطق كثيفة السكان ، وهؤلاء السكان يمثلون قدرتنا البشرية الوحيدة ومصدرنا الوحيد . وقد قمنا أيضاً بتطوير القرى لكي نحسن من الظروف المعيشية للشعب ، وأقمنا العلاقات الاجتماعية المنتجة . وقد اتخذنا أيضاً اجراءات هامة في المجال الاقتصادي ، سمحت للحزب والحكومة بأن يمارسا اشرافاً أكثر فعالية في القطاعات الاقتصادية . وفي نفس الوقت توسعنا في اشتراكية التعليم والخدمات الصحية ، وأحدثنا تقدماً ملموساً من أجل رفاهية الشعب .

ولكي نتخلص من كوننا دولة متخلفة ، مارسنا التجربة الثورية التي اكتسبناها خلال النضال المسلح من أجل التحرر . ونستهدف أن نحدد ، أن تقدمنا هو من خلال تبني حلول نابذة من الشعب ، بتطبيق الاشتراكية والميكنة الزراعية واستخدام جميع الموارد بطريقة متوازنة ، والتقدم والتطوير في مجال مصادرها الطبيعية ، وخلق ظروف تسمح بانشاء الصناعة الثقيلة ، بالإضافة

الى تدعيم دور الدولة في الاقتصاد في هذه المرحلة التي تشكل الخطوط العريضة ، من أجل بناء المجتمع .

وحتى اعلان الاستقلال ، كانت المصادر الأساسية لاقتصادنا تحت سيطرة شركات مالية دولية ، وكان الهيكل الاقتصادي يخدم بالضرورة مصالح النظم العنصرية المجاورة . ان جميع الأجهزة الاستعمارية التي أنشئت كانت تفضل تصدير الأرباح ، والسماح بخروج فائض الانتاج . فقد كانت بلادنا تستخدم كمنتج للسلع الأساسية ومستهلك للمنتجات المصنعة . وقد خدم ذلك زيادة تكديس الرأسمالية الدولية ، وزاد من تبعيتنا التقنية والتجارية للغير .

أخذين في الاعتبار الموقف الذي ورثناه من السيطرة الاستعمارية الفاشية ، والظروف التي شكلناها كأساس لنضالنا من أجل إعادة البناء الوطني والتعاون الدولي ، فان هذا النظام قد أثبت أهميته القصوى .

وفي نطاق التعاون التقني والاقتصادي ، فان جمهورية موزامبيق الشعبية لديها خبرة غنية ومثمرة وبصفة خاصة مع الدول الافريقية والاشتراكية . فان التعاون على أساس من المنفعة المتبادلة ، وعلى أساس من المساواة في علاقات سلمية وتعايش سلمي ، واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الأطراف المعنية ، كل تلك تعتبر شروطا أساسية اذا ما أردنا لهذا التعاون أن يصل الى هدفه وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالنسبة الى هذه الظروف ، فان علاقات التعاون التي تربطنا مع المنظمات الدولية والاقليمية تسير في نفس الطريق الذي يسير فيه تعاوننا مع الدول الرأسمالية . وبالنسبة الى الدول النامية ، فان تعاوننا يشكل اتحادا لقوانا لكي نواجه عدم التوازن الاقتصادي الذي توارثناه من الامبريالية . وهذه هي الخبرة التي اكتسبناها من الكفاح المشترك ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية . ان خطنا هو الدفاع عن شعبنا وبلدنا ضد محاولات اقامة استعمار جديد وأنواع جديدة من السيطرة والاستغلال . ان مثل هذا التعاون مع الدول الأخرى ضروري اذا أردنا أن نحسن من أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية . واننا كدولة نامية ، نحاول أن نساهم في تشكيل جبهة موحدة لتنفيذ علاقات اقتصادية دولية أكثر عدالة . وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الدول النامية للاستفادة من الخبرة والمعرفة والقدرات المتوفرة على الصعيد الوطني لتحقيق التنمية ولتوسيع نطاق التعاون بحيث يمتد من الصعيد

الاقليمي الى الصعيد الدولي . كما نرحب أيضا بالنتائج التي تم التوصل اليها أخيرا في مؤتمر التعاون التقني فيما بين الدول النامية . ونحن على يقين من أنها ستمثل مرحلة جديدة من مراحل التعاون . وأخيرا ، نحن على يقين من أن هذه الجمعية سوف تعتمد بالاجماع خطة عمل هوبنيس أيريس لتحقيق التعاون التقني فيما بين الدول النامية ، وأن جميع الجهود سوف تبذل لتحقيق هذا الغرض ، ولايجاد الوسائل المناسبة لتنفيذ هذه الخطة .

وانا كنا من ناحية نسعد للنجاح الذي أحرزته الدول النامية في اطار رغبتها وعزمها على حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم على الصعيد الدولي تعطله السياسة الامبريالية ومواقف الدول الرأسمالية الصناعية ، التي ترفض بانتظام ، قبول الشروط الضرورية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الدول الرأسمالية حريصة على الابقاء على ظروف التبادل التجاري الحالية ، التي تعتبر ذات ميزة بالنسبة اليها ، وذلك لتعزيز احتكارها لاقتصاديات وتجارة الدول النامية الخارجية . ولكن النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية غير سليم ولن يتحمل ضغوط الدول التي استقلت حديثا .

ان الخط الاستراتيجي للقوى الامبريالية بشأن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، يقضي بارجاء تنفيذ الاجراءات الجديدة والضرورية ، بحيث لا تقدم هذه الدول الامبريالية لإلتنازلات بسيطة ، وتصورها كما لو كانت مزايا تقدمها لدول العالم الثالث ، وتحاول أن تمنع تكرار المواجهة التي أوجدتها دول مماثلة لنا ، والتي اتخذت صورة المبادرة للدول المنتجة للبتترول . ان البلدان الرأسمالية تحاول الابقاء ، أطول وقت ممكن ، على الأسس الحالية للعلاقات الاقتصادية الدولية . ان مثل هذه المناورات تهدف أيضا الى تعطيل التعاون بين الدول النامية والدول الاشتراكية . وبهذه الطريقة ، تعتقد الامبريالية أنها سوف توفر ظروفًا أفضل لدعم الاقتصاد الرأسمالي ، في نفس الوقت الذي توجه فيه انتاج الدول النامية نحو المراكز الصناعية للعالم الرأسمالي .

وفي مجال قانون البحار ، تعارض القوى الامبريالية مرة أخرى اتخاذ قرار من قبل المجتمع الدولي ، مهددة باتخاذ اجراءات من جانب واحد بقصد اشتراكهم مباشرة في استغلال المصادر الرئيسية . وهكذا تحبط الاتفاق العام في الرأي في المفاوضات الجارية .

ان الاهتمام الرئيسي لاستراتيجية الامبريالية يكمن في منع الاتجاه الى اقامة نظام د ولسي جديد ، الذي أصبح أساس النضال ضد أسس الاستغلال الامبريالي . وهذا هو السبب الذي يدعوهم الى البحث عن تبادل الحوار في اطار رأسمالي .

ان المجتمع الدولي على مشارف العقد الثالث للتنمية الذي سوف يبدأ قريباً . ان هذه المراحل والأهداف التي رسمناها لأنفسنا لم تحقق النجاح الذي كنا نأمله . وبايمان بسياسة حركة عدم الانحياز ، وتأكيداً لانتمائها الى هذه الحركة ، تأمل جمهورية موزامبيق الشعبية أن تؤخذ في الاعتبار الاقتراحات المقدمة من حركة عدم الانحياز عند تحديد استراتيجية العقد الثالث للتنمية ، والتي تهدف الى اقامة نظام اقتصادي د ولسي عادل ومنصف يقوم على الاستقلال السياسي والعدالة الاقتصادية ، دون تجاهل الهدف الأساسي ، ألا وهو الاسراع بتنمية بلدان العالم الثالث .

وفي هذا الاطار ، فان اتخاذاً مناسبة لتحقيق نزع سلاح حقيقي ، سوف يسمح بتوفير موارد طائلة تهدر الان في اطار سباق التسلح ، وهذه الموارد يمكن ان تستخدم لصالح قضية التنمية في الدول النامية ، وفي نفس الوقت سوف تساهم في تحقيق السلم والامن الدوليين . لقد عرضنا على هذه الجمعية كل ما تهتم به جمهورية موزامبيق ، ونحن نعلم ان الطريق الذى يسير فيه تحرر الانسان صعب وطويل ، لكننا على يقين من انه مع مرور كل يوم سوف تتحقق انجازات جديدة لتحسين ظروف معيشة الشعوب ، وانه - فقط - بالالتزام الكامل بتأييد الكفاح لانجاح القضايا العادلة سوف نستطيع ان نحقق انتصارات باهرة .

السيد راج اريال (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : في البداية وباسم وفد نيبال

اوجه تعزيتي القلبية لوفاة البابا جون بول الأول .

يشرفني ان انقل اليكم ، ومن خاللكم ، الى السادة المندوبين الموقرين المجتمعين هنا ، اطيب الاماني الودية للعاهل صاحب الجلالة الملك برندرا بريكرام شاه ديف بنجاح الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأود ان اضم صوتي الى كل المتحدثين الموقرين السابقين مهنئاً اياكم لانتخابكم للمنصب السامي ، منصب رئيس الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن على ثقة من انكم بخبرتكم وتفهمكم ومهارتكم الدبلوماسية سوف تستطيعون قيادة مداورات الدورة الحالية الى نتيجة ناجحة . وأود ان اؤكد لكم تعاون وفدى الكامل .

وأود ايضا ان اغتم هذه الفرصة لكي اعرب عن تقديرنا العميق لصاحب السعادة لزار مويسوف رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للطريقة الفعالة والقديرة التي ادار بها اعمال الدورة السنوية ، وكذلك اعمال الدورات الاستثنائية الثلاثة التي انعقدت خلال رئاسته .

اننا نرحب بجزر سليمان عضواً جديداً في هذه المنظمة ، ونوجه اليها تهنئتنا الحارة ، ذلك انه بقبول جزر سليمان تكون الأمم المتحدة قد خطت خطوة جديدة ، في اتجاه هدف العالمية . منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، انعقدت اجتماعات ومؤتمرات دولية هامة ، بما في ذلك الدورات الثلاثة الخاصة للجمعية العامة ، ونجد انفسنا نتساءل الى اى مدى استطاعت هذه



الاجتماعات والمؤتمرات ان تؤثر على رفاهية الانسانية وتحسين العلاقات الدولية الاساسية بالنسبة للتطوير المتناسق لنظام عالمي جديد . ورغم العديد من القرارات والاعلانات والاتفاقات ، فان الموقف الدولي لا يزال غامضا ومضطربا ويشتم بالخلافات الجديدة والتوترات القديمة . ان الطبيعة المتفجرة للموقف في الشرق الاوسط قد تأكدت في بيانات عديدة القيت في هذه الجمعية . ان الموقف الاكيد لبلادى فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط لا يزال دون تغيير ، ذلك ان السلم الدائم في الشرق الاوسط يتطلب الالتزام المخلص بالاساسيات الثلاثة : أولا ، انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ ، وحق كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل في ان تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وانشاء وطن قومي فلسطيني . ان اى حل لا يعترف بهذه الحقائق والحقائق سوف يمثل تهديدا دائما للسلم والاستقرار في المنطقة .

ان المبادرة السلمية التي قام بها الرئيس السادات رئيس مصر ، والتي اثنى عليها الكثيرون باعتبارها مبادرة شجاعة وجريئة ، والتي قام بها منذ اقل من سنة ، اثارت الآمال في تحقيق انطلاقة كبرى حول مشكلة وازمة الشرق الاوسط . ومع ذلك فان استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية قد احبط الجهود الرامية الى تسوية عن طريق التفاوض . فضلا عن ذلك فان انتهاك اسرائيل فسي آذار/مارس الماضي لوحدة اراضي لبنان كان بمثابة نكسة لعملية السلم المهتزة في المنطقة . واذما توفرت النوايا الحسنة والثقة المتبادلة فان مشكلة الشرق الاوسط يمكن ان تحل بشكل سليم .

اننا نقدر الجهود التي قام بها مؤخرا الرئيس الامريكى كارتر من اجل تسوية ازمة الشرق الاوسط ، بجمعه بين زعماء مصر واسرائيل . واننا نأمل ان اتفاقات كامب ديفيد سوف تثبت انهما خطوة ايجابية على طريق خلق جو موات لسلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ومع ذلك ، فانه من الضروري ان كل الاطراف في الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، يجب ان تشارك بنشاط في كل الجهود الرامية الى حل سلمي دائم وشامل . ونحن نعتبر ان قيام اسرائيل بانشاء مستوطنات بالقوة في الاراضي المحتلة ، بهدف تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي ، والتكوين الديموجرافي لهذه الاراضي ، غير قانوني ويتعارض مع مبادئ الامم المتحدة .

من المؤسف ان الموقف في قبرص لا يزال خطيرا ومتوترا . ان عدم احراز تقدم في حل مشكلة

قبرص على اساس المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، والتي ايدها مجلس الامن في قراره ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) ، مسألة تشير قلقنا العميق . ولقد كنا نرى دائما ان استقلال وسيادة ووحدة اراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص يجب الحفاظ عليها واحترامها . ونحن نكرر ايماننا بأن المفاوضات البناءة الجادة فيما بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية بغير تدخل خارجي ، يمكن ان تؤدي الى اتفاق مقبول للطرفين . ولقد لاحظنا بالتقدير الجهود المستمرة للأمين العام لاستئناف المحادثات بين الطائفتين .

في الجنوب الافريقي ، فان نظم الاقلية والمنصرية تحاول تكريس نظام استعمار وسيطرة وقمع واستغلال . ولقد كنا - ولا نزال - نتعاطف دائما مع الغالبية العظمى من شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي لما تقاسي من آلام ، كما نؤيد طموحاتها لتحقيق حكم الاغلبية وحقوق الانسان .

بالنسبة لجنوب افريقيا ليست هناك اية شواهد على ان نظام الفصل العنصري الاجرامسي يتعد عن سياساته البغيضة القائمة على التمييز العنصري المؤسسي . ولقد قمنا بادانة سياسة جنوب افريقيا الخاصة بما يسمى بالمعازل ، باعتبارها محاولة شريرة لتكريس السيطرة العنصرية . ولقد رأينا ، بالقلق ، ان جنوب افريقيا تحشد قواتها العسكرية وتخطط لتطوير اسلحتها النووية . وبينما نجد ان الفرض الجماعي من جانب مجلس الامن في قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) تحسب الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة لحظر اجباري على التعاون النووي والعسكري مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، كان حركة ايجابية ، فاننا مقتنعون ان اقوى التدابير مثل فرض عقوبات اقتصادية ، وسحب الاستثمارات الاجنبية سوف تسهم اسهاما حاسما في القضاء على نظام الفصل العنصري قضا كاملا .

اننا نعرب عن تضامننا الكامل مع حركات التحرير الوطنية ، والشعب المقهور في جنوب

افريقيا .

وفي ناميبيا ، فاننا كنا دائما نؤيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا ، في الحرية ، والاستقلال الوطني ، ووحدة اراضيها . كما ايدنا باستمرار النضال المشروع الذي يقوم به هذا الشعب تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سواهو) الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا من اجل تسوية الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، ونحن نرحب بالقرار التاريخي لمجلس الامن في ٢٧ من تموز/يوليه ١٩٧٨ والذي تم التعبير عنه في القرار ٤٣١ (١٩٧٨) فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ونشيد بمساهمات كل المعنيين للتوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا التي طال امدها .

ان مجلس الامن في قرار منفصل اعلن بشكل مؤكد ان وحدة اراضي ناميبيا واتحادها يجب ضمانها من خلال اعادة ضم خليج والفيش الى هذا الاقليم . ولقد اكدنا في الماضي ونؤكد الآن من جديد المسؤولية الاولى للامم المتحدة في ضمان الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال الانتخابات الحرة تحت اشرافها ورقابتها . ان تهديد جنوب افريقيا بالمضي قدما في اجراء انتخابات متجاهلة تماما الامم المتحدة امر يؤسف له كل الاسف .

وفي جنوب روديسيا ، فان القلاقل المتصاعدة وأعمال العنف تبين انه لا يمكن ان يكون هناك حل دائم لهذه المشكلة الا اذا قام حكم الاغلبية على اساس المبدأ القائل ، بأن لكل رجل صوت واحد ، ان ما يسمى بالتسوية السلمية الكاملة التي كانت مناورة اخرى من جانب حكم الاقلية العنصرية غير الشرعية للابقاء على سيطرتها وقهرها للشعب الافريقي في زمبابوي رفضت تماما من جانب مجلس الامن . ان التسوية الروديسية تطالب بمؤتمر مائدة مستديرة لكل الاطراف المعنية . وفي هذا الصدد فاننا نرحب بالمبادرة الانجلو امريكية لمحاولة الترتيب لاجراء محادثات لكل الاطراف ، بما في ذلك كل زعماء روديسيا .

ان الانتهاك المتكرر المتزايد للعقوبات المفروضة على النظام العنصري من جانب مجلس الامن هو امر مؤسف . ونحن نؤكد اهمية الابقاء على العقوبات حتى يجيء ذلك الوقت الذي نجد فيه ان كل الاطراف المعنية بدأت تتفاوض للوصول الى اتفاق يحقق مؤتمرا دستوريا على اساس تحقيق حكم الاغلبية لزمبابوي . ان وفد بلاوي يؤكد مجددا التزامه القاطع بتأييد نضال شعب زمبابوي حتى يتم تحقيق الحرية الحقيقية والاستقلال التام لهبلاده .

ان القضية الحاسمة التي تهم الانسانية هي قضية نزع السلاح . ومن المعترف به الآن عموماً ان سباق التسلح المتصاعد دوماً يمثل تهديداً خطيراً لبقاء الانسانية ، وانه من المحزن ان نلاحظ انه برغم الجهود التي لا تكل من جانب الامم المتحدة فان التقدم في مفاوضات نزع السلاح بطيء بشكل محزن . فبينما التدابير الموجودة حالياً للرقابة على التسلح قد خلقت جواً افضل لاجراء مفاوضات مشمرة حول قضايا عديدة لنزع السلاح ، تعذر احراراً انطلاقة هامة حول تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وهو الهدف الاساسي للامم المتحدة . ان الدورة الحالية معروض عليها نتائج الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، والتي انعقدت بناءً على مبادرة من الدول غير المنحازة . ونحن نوافق على الرأي القائل بأن نزع السلاح قضية معقدة ، وبالتالي فانه من غير الواقعي ان نتوقع نتائج مشيرة في دورة استثنائية واحدة للجمعية العامة . وبرغم حقيقة ان الوثيقة الختامية قد اعتمدت بتوافق الآراء وهذا انجاز ملحوظ ، فان خلافات اساسية حول المنهج والتأكيد والاولوية فيما يتعلق بكل جوانب قضية نزع السلاح لاتزال بغير حسم . ونحن نشارك الرأي الذي اعلن عنه رئيس الدورة الاستثنائية العاشرة وهو ان الوثيقة الختامية " تمثل اكبر اتفاق ممكن من اجل القيام بمزيد من العمل ، والجهود الاضافية من جانب الامم المتحدة في مجال نزع السلاح " . ونحن نأمل ان تترجم الاحكام الواردة في هذه الوثيقة الختامية الى عمل ملموس .

انه لمن المؤسف ان اقتراحات كثيرة بناءً على ما لم يكن من الممكن وضعها في الوثيقة الختامية ، ومع ذلك ، فان تدعيم الاجهزة ، وخاصة جهاز التفاوض الذي سيسهل مزيداً من التفاوض ، والتوافق وابعاد عدداً من الاجراءات التي تهدف لنزع السلاح . واننا نعلق اهمية كبرى على اشتراك جميع الدول النووية في الجهاز المخصص للتفاوض .

ان تأسيس لجنة نزع السلاح المكونة من جميع اعضاء الامم المتحدة كجهاز تفاوضي لخطوة اخرى نرحب بها . وحقيقة ان هذه الاجهزة سوف تكون مرتبطة تماماً بالامم المتحدة لهو اعتراف واضح بدور هذا الجهاز العالمي في معالجة قضايا نزع السلاح . وفي الحقيقة ، ان وفد بلادي قد اوضح تكرر ان الامم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه للجميع ، بما فيهم الدول النووية ، والدول المتوسطة الحجم أو الدول الصغيرة الحجم ، ان يتفاوضوا ويتخذوا قرارات بشأن القضايا المؤثرة على مستقبل البشرية على قدم المساواة .

لقد تبيننا الرأي القائل بأن مسؤولية انهاء سباق التسلح النووى تقع في الدرجة الاولى على الدول النووية . واننا نؤكد اقتناعنا بأن الدول النووية المالكة للمخزون الكبير من الاسلحة المعقدة والمميّنة يجب ان تبرهن بالعمل التزامها بنزع السلاح . واننا نحث القوى الكبيرة ان توافق فوراً على اجراء تخفيضات ملحوظة وحد نوعي في الاسلحة الاستراتيجية كمقدمة للقضاء السريع والكامل على مخزونات الاسلحة النووية . ونحن نأمل ان مفاوضات "سولت ٢" التي لم تنته حتى الآن سوف تنتهي قريباً وبجاح ، وان هذا الاتفاق الخاص بالحظر الشامل للتجارب سوف يتم التوصل اليه .

ان نيبال كأحد الموقعين على معاهدة عدم الانتشار ، سوف تولي اهتماما اكبر لعدم انتشار الاسلحة النووية افقياً ورأسياً . ونحن ان نؤكد على الحاجة الماسة الى التمسك العالمي بمعاهدة عدم الانتشار ، وضرورة تقوية تدابير الحماية ، والتنفيذ الصارم لدعم نظام عدم الانتشار ، فان وقد بلادى يشارك الرأى في ان نقل التكنولوجيا الذرية واهداف عدم الانتشار لا تتعارض ، ولكنها يكمل بعضها البعض . وانه لمن الضرورى اتخاذ الخطوات الكافية من اجل الحد وخفض الاسلحة التقليدية ولقد ايدنا تأييداً قوياً اقتراح تخفيض الموازنات العسكرية للدول القوية عسكرياً وخاصة الدول الاعضاء في مجلس الامن . ونحن نصر على اقتراحنا القائل بضرورة خفض التدرجى للموازنات العسكرية وان يسبق ذلك تجميد مستوى الانفاق العسكرى .

ان نيبال كانت دائماً داعياً قوياً الى السلم في العالم ، وكانت ولا تزال تؤيد انشاء مناطق سلم ولقد ايدنا اعلان ١٩٧١ الخاص باعلان المحيط الهندى منطقة سلم . ونحن نطالب الدول الكبرى بالتعجيل بمفاوضاتها من اجل تنفيذ احكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) . لقد ايدنا اقتراح منطقة السلم والحرية والحياد لدول منطقة جنوب شرق آسيا . وان اقتراح نيبال الخاص بانشاء المنطقة ، والذي قدمه صاحب الجلالة بيرندرا ، منذ ثلاث سنوات ، جاء نتيجة رغبتنا المخلصة والعميقة لتمييز السلم من اجل التنمية الوطنية العاجلة من خلال التعهئة القصوى لسواردينا المحدودة .

ونحن نقدر التأييد المتزايد لهذا الاقتراح من جانب الدول الصديقة ، كما نؤمن ايماناً راسخاً بأن المبادرة الوطنية من أجل السلم تسهم اسهاماً كبيراً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ونحن نؤمن أيضاً بأن نيبال كمنطقة سلم يمكن أن تكون اسهاماً كبيراً لاقامة منطقة سلم في المنطقة ككل . ان اشتراك نيبال في قوة الأمم المتحدة في لبنان ، هي شاهد جديد على رغبتنا المخلصة في اقرار السلم في جميع أجزاء العالم . ان نيبال حريصة على الحفاظ على العلاقات الودية مع جميع دول العالم وتعزيزها ، وبصفة خاصة الدول المجاورة لها . وفي منطقتنا في جنوبي آسيا ، فقد حدث تحسن ملموس في العلاقات بين الدول على أساس من حسن النية والتعاون المفيد للطرفين ، واحترام السيادة ووحدة الأراضي للآخرين ، والالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، ويحدونا الأمل في أن النوايا الحسنة والتعاون والفهم المتبادل سوف يميز دائماً العلاقات بين دول المنطقة .

ان الموقف الاقتصادي الدولي ليس سليماً على الاطلاق وليس مستقراً أو باعثاً على الأمل . وبينما يتخذ النضال من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، أهمية متزايدة ، فان الدول النامية قد أعربت عن قلقها لبطء التقدم في اتجاه انشاء واقامة هذا النظام الجديد . ان موقف البلدان النامية يتدهور باستمرار ، كما أن التناقضات النابعة من تركيز الموارد الاقتصادية الهائلة في عدد صغير من البلدان المتقدمة ، قد أدى الى زيادة الفجوة في مستوى التقدم الاقتصادي ومستوى المعيشة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ان البلدان النامية مقتنعة بأن التحول الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي الحالي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية .

وفي مجالات التجارة ونقل الأموال ، فان استجابة البلدان المتقدمة لم تكن ايجابية من أجل التطوير السريع للبلدان النامية . ان صادرات السلع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية ، قد حرمت من الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة بسبب الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، والى جانب ذلك فان اللجوء المتزايد في البلدان المتقدمة الى اجراءات الحماية قد أدى الى شروط غير ملائمة للتجارة . ان النتيجة هي التزايد المستمر للتجارة ، وعجز ميزان المدفوعات للبلدان النامية والنمو المحتمي في مديونيتها . ويرغم الارتفاع في تدفق مساعدات التنمية الرسمية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، فان الهدف وهو ٧٪ في المائة من اجمالي الناتج الوطني

للبلدان المتقدمة لم يتم التوصل اليه حتى الآن مع استثناءات قليلة . ومن المؤسف انه لم يتم احراز تقدم بالنسبة الى انشاء صندوق مشترك في مؤتمرى التفاوض ، وانه رغم التأييد الشفهي ، فان بعض الدول المتقدمة تستمر في معارضة الأسس التي يقوم عليها الصندوق المشترك ، ونحن نأمل أن المفاوضات سوف تصل الى حلول مشتركة قبل نهاية هذا العام .

ومنذ دورة مانيلا لمجلس الغذاء العالمي لم يحدث اى تقدم فيما يتعلق بانتاج الغذاء والأمن الغذائي والتجارة في الاغذية ومن أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق معدل النمو المتفق عليه في قطاعها الزراعي وهو ٤ في المائة على الأقل سنويا فان اهداف المساعدات الخارجية التي وضعتها مجلس الغذاء العالمي ينبغي التوصل اليها بأسرع ما يمكن وفيما لا يتجاوز سنة ١٩٨٠ .

ان هذا أمر له أهمية قصوى حيث أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف يجب أن تحقق نجاحا في ١٩٧٨ ، وأن تأخذ هذه المفاوضات في الاعتبار مصالح البلدان النامية واحتياجاتها فيما يتعلق بقضايا الاتجار في المنتجات الزراعية . ونحن نأمل في أن المفاوضات التي لم تنته بعد والتي تستهدف تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( يونيدو ) الى وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ، سوف يتحقق لها النجاح دون مزيد من التأخير .

ورغم وعي دولي متزايد بالمشاكل الملحة والخطيرة في البلدان الأقل نموا ، كما يتضح من قرارات الأمم المتحدة العديدة ، فان التدابير الخاصة التي اعتمدت لصالحها لم تحقق سوى نتائج ضئيلة . ان معدل النمو في اطار الناتج الوطني الاجمالي بالنسبة الى الفرد فيها قد وصل الى ٤ر٠ في المائة سنويا في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، بينما وصل معدل النمو الى ٢٧ في المائة للفرد في نفس الفترة في جميع البلدان النامية ، ولهذا فان موقف البلدان الأقل نموا أصبح الآن أكثر سوءا عما كان عليه في بداية العقد .

ان التدابير الخاصة في مجالات التجارة والتمويل والمساعدات التقنية وتنمية البنية الأساسية والتي اتفق عليها بالاجماع ، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في الاستراتيجية الدولية للتنمية ، لم تنفذ بالكامل . وفي ظل هذه الخلفية ، فاننا نحث المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدول المتقدمة ، على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تحقيق تحسن ملموس في موقف البلدان الأقل نموا . وعلى الأقل فان مضاعفة تدفق المساعدة الفعلي الى الدول الأقل نموا مع قدوم عام

١٩٨٠ من أجل مساعدتها على تحقيق الحد الأدنى من النمو وهو ٣ في المائة للفرد في السنة من الناحية الفعلية ، كما تحدد ذلك في الاستراتيجية الدولية للنامية للعقد الانمائي الثاني ، يعد أمراً ضرورياً . ونحن نقدر باغلاص قرارات حكومات السويد وكندا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة بتخفيف عبء الديون عن البلدان الأقل نمواً من بين الدول النامية ونتمنى أن يحسذو الآخرون حذوهم .

وكدولة نامية غير ساحلية ، فان نيبال تدرك تمام الادراك ان عدم امكانية الوصول الى البحر مع بعدها وعزلتها عن الأسواق الدولية ، يمثل عائقاً كبيراً ومستمرأ أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية . ان البلدان النامية غير الساحلية تعاني من مشاكل مزدوجة ، حيث أن معظمها من بين البلدان الأقل نمواً ، كما أن الحلول المناسبة لمشاكل البلدان غير الساحلية النامية لم يتم التوصل اليها ، كذلك لم تتخذ تدابير عطية ولموسة لصالحها من جانب المجتمع الدولي . ان نتيجة أول مؤتمر للتبرعات للصندوق الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، كانت مخيبة للأمال ، وبينما اننا نقدر تلك البلدان التي أسهمت اسهاماً متواضعاً في هذا الصندوق ، فاننا نحث مرة أخرى البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي يحتمل أن تقدم تبرعات أن تقدم مساهمات كبيرة تطوعية في هذا الصندوق حتى يستطيع أن يبدأ عمله بأسرع ما يمكن .

ان المسؤولية الأولى عن تنمية البلدان النامية ، انما تقع على كاهل البلدان النامية نفسها ومع ذلك فانها لا تستطيع أن تقوم بهذه المسؤولية الا اذا اقترنت جهودها بادراك وتحقيق تدريجي للأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان البلدان النامية قد حددت بوضوح التزامها الراسخ بتسوية جميع القضايا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية من خلال المفاوضات والمحادثات . وفي هذا الشأن لا بد لي من أن أذكر اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والمعروفة باسم اللجنة الجامعة والتي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤ ( د - ٣٢ ) . وفي رأينا أن هذه اللجنة التي انشئت لتنظيم وتقديم الدفعة السياسية للمفاوضات في مختلف الوكالات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة ، يجب الى حين عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لاستعراض النتائج التي تحققت في تسوية المشاكل الاقتصادية وذلك في ١٩٨٠ ، أن تتجه الى العمل وأن تتجنب الازدواج بأن تصبح محفل مداولات آخر .



ومع ذلك فانه من المؤسف ان الدورة الاولى لهذه اللجنة والتي استأنفت اعمالها في الاسبوع الاول من هذا الشهر انتهت الى طريق مسدود بسبب التفسير الدقيق لاختصاصات اللجنة ونحن نؤكد من جديد ايماننا بان اللجنة يجب ان يكون من اختصاصها التوصل الى نتائج متفق عليها من خلال المفاوضات .

ولقد ايدنا القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في السنة الماضية لاعادة تنظيم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في منظومة الامم المتحدة والتي هي جزء لا يتجزأ من الجهد الاكبر لاعادة تنشيط الاقتصاد العالمي لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واننا نفتنم هذه الفرصة لكي نتوجه بالتهنئة الى المدير العام الجديد للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ونتمنى له كل النجاح في التحديات والمهام التي تواجهه .

ان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي انعقد مؤخرا في بوينس ايرس في الارجننتين اتاح فرصا جديدة لتقييم اكثر شمولا لنطاق ومجال التعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية ونحن نأمل في ان خطة العمل والتوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر سوف تنفذ تنفيذا فعالا وبالمثل فان مؤتمرات الامم المتحدة القادمة ومنها مؤتمر الامم المتحدة الخامس للاونكتاد الذي سينعقد في مانيلا في ايار/مايو المقبل ومؤتمر العلم والتقنية من أجل التنمية الذي سينعقد في فيينا في السنة القادمة مؤتمرات بالغة الهمية لحسم المشاكل الملحة في مجالات التجارة والتنمية وبناء قدرات علمية وتقنية في البلدان النامية . ونحن نتطلع الى النتائج الايجابية لهذه المؤتمرات .

ان وفد بلادي يرحب ايضا بالقرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية هذه السنة حول الدعوة الى عقد مؤتمر للامم المتحدة حول موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ولست بحاجة الى ان أؤكد اهمية مثل هذا المؤتمر لأن كل الدول وخاصة الاقل نموا تأثرت تأثرا حادا بارتفاع تكاليف الطاقة .

ان اعتماد اتفاقية دولية شاملة ومقبولة عالميا حول قانون البحار ليس وشيك الحدوث وان وفد بلادي قد اكد مرارا حقيقة ان اتفاقية جديدة لقانون البحار حتى تكون عادلة ومنصفة لا بد من أن تعكس مشاغل وطموحات كل الدول التي سوف تصبح فيما بعد طرفا في هذه الاتفاقية . ان التقدم الذي احرزته حتى الآن في مؤتمر قانون البحار يشير الى عكس ذلك . ذلك ان رفض مجموعة البلدان

الساحلية المستمر للاعتراف بحق مجموعة البلدان المغلقة والمتضررة جغرافيا في الاشتراك على قدم المساواة في استغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية للدول الساحلية المجاورة ودول نفس الاقليم او المنطقة دون الاقليمية يلغي مفهوم التراث المشترك للانسانية .

ان النص التفاوضي المركب غير الرسمي ، الذي كان وليد اربع سنوات من المفاوضات المكثفة ، يوضح بجلاء ان سيطرة الدول الساحلية على موارد قاع البحر يجرى تعزيزها ، وان حاجات وحقوق البلاد المغلقة والمتضررة جغرافيا يجرى تجاهلها تماما . ان ما يسمى بالحقوق السيادية للدول الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة سوف يؤدي ايضا الى فجوة تزداد اتساعا بين الامم الثفيرة والامم الفنية ، وسوف يخلق عالما رابعا يضم البلدان الاقل نموا والاكثر تضررا .

ومن اجل احياء المفهوم المتآكل للتراث المشترك للانسانية فان وفد بلادى اتاحت له الفرصة لكي يقدم مشروع اقتراح بعنوان " صندوق التراث المشترك " في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار في جنيف . وأملنا وطيد في ان هذا الاقتراح الذي هو في صالح البشرية ولا يرمي فقط الى تعزيز مصالح البلدان المغلقة والمتضررة جغرافيا وحدها سوف يحظى بتأييد كل البلدان .

وفضلا عن ذلك وكدولة نامية مغلقة فان نيال كانت دائما تسترعي نظر المجتمع الدولي الى حقيقة ان كون الدولة مغلقة له اثر عكسي على اهدافنا الخاصة بالتنمية السريعة . ان حق الوصول الحر الى البحر ومنه ، وحق العبور بغير عائق وتدفق السلع والافراد امور بالغة الاهمية للبلدان المغلقة ونأمل ان هذه المشاغل المشروعة للبلدان المغلقة سوف يجرى الاهتمام بها ومراعاتها في الاتفاقية الدولية الجديدة لقانون البحار . لقد ايدنا في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، الذي انهى دورته الاخيرة مؤخرا ، البيان الذي اعلن عن موقف مجموعة ال ٧٧ بالنسبة للتشريعات المنفردة المتصلة باستغلال موارد قاع البحر العميق ، والتي يجرى اعدادها او التفكير في اصدارها في العديد من البلدان الصناعية . ومرة اخرى فاننا نناشد هذه البلدان ان تمارس ضبط النفس وان تحجم عن اتخاذ تدابير منفردة يمكن ان تؤثر تأثيرا عكسيا على المفاوضات الراهنة الرامية الى اعتماد اتفاقية شاملة حول قانون البحار .

ان القرار الاجماعي للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان هذه السنة يوضح الاهمية التي يعلقها المجتمع

الدولي على مبادئ حقوق الانسان وكرامة وقيمة الفرد الانساني كما هو وارد في الاعلان المشهور وفي ميثاق الامم المتحدة . ان نيبال تكن احتراماً عميقاً لمبادئ الاعلان ، ومما له صلة ان نشير الى ان دستورنا يضمن لشعب نيبال ، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو العقيدة أو اللون او الدين ، الحقوق والحريات الاساسية . ومن هنا فان وفد بلادى يسعده ان يشارك المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاعلان .

واخيراً ، فان الدور الذي يتزايد اهمية والذي يتعين على الامم المتحدة ان تلعبه في كل شؤون العالم وخاصة في مجالات انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، ونزع السلاح وحسم المواقف التي يحتمل ان تكون متفجرة هو مبرر للثقة والامل اللذين وضعتهما الامم في هذه المنظمة العالمية . وبينما نكرر التزامنا بالمثلى والمبادئ في الامم المتحدة ، فاننا نؤكد اهمية المزيد من تعزيز هذه الهيئة العالمية كجهاز فعال لضمان وتعزيز السلم والامن وكذلك من اجل تعزيز التعاون الدولى لبدء نظام جديد يقوم على اساس من العدالة والانصاف والسلم والاتساق بين المصالح المشتركة . اننا نؤمن ايماناً راسخاً بان الضمان الفعال لسلم العالم وامنه يكمن في امم متحدة اكثر قوة تجسد القوة والارادة الجماعية لأعضائها .

السيد باترسون (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لسبي باسم وفد جامايكا ان اضم صوتي الى اولئك الذين تحدثوا ليتقدموا اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا فخورون بأن ممثلا من منطقتنا يرأس هذه الدورة للجمعية العامة في وقت حاسم تمر به العلاقات الدولية في الآونة الراهنة . ان البيان البليغ الذي اتيت به بعد انتخابكم ليقوم دليلا على الاهتمام الذي تولونه للمشكلات التي يتعيـن علينا مواجهتها خلال هذه الدورة .

وأود كذلك ان اتقدم بالتحية الى سلفكم السيد لازار مويسوف للحكمة والكفاءة التي قاد بها اعمال الدورة الثانية والثلاثين وكذلك الدورات الثلاث الاستثنائية .

واتقدم بالتحية كذلك الى الأمين العام للأمم المتحدة ، ونعبر له عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها في ظروف بالغة الصعوبة في اغلب الاحيان من اجل ايجاد حلول لكافة المشكلات الحرجة التي يتعين علينا جميعا مواجهتها .

اسمحوا لي بأن ارحب كذلك بجزر سليمان احدث دولة في منطقتنا . لقد اقتربت الأمم المتحدة على هذا النحو من الهدف الذي تسعى اليه ، الا وهو هدف العالمية . ويحدونا الأمل في ان نتمكن قريبا من الترحيب في اطار هذه المنظمة باقاليم الكاريبي التي تتطلع للحصول على الاستقلال والتي تريد ان تضطلع بمسؤولياتها وواجباتها على الصعيد الدولي .

في المرحلة الحالية من العلاقات الدولية ، فان عددا من المشكلات الاقتصادية والسياسية ما يزال ينتظر الحلول ولا بد ان نعترف في الوقت ذاته بأنه اصبح من الضروري بصورة مضطربة ادخال تغييرات اساسية على النظام الدولي ، اذا كنا نريد للمجتمع الدولي ان يظل على قيد الحياة وأن يعيش في سعادة .

ان التغييرات الحاسمة التي حدثت في المرحلة الاخيرة لعملية تصفية الاستعمار ، تشكل في حد ذاتها تطورا حاسما في التاريخ . ان هذه التغييرات تتم في فترة اتسمت بتقدم كبير في مجال العلم والتكنولوجيا وكذلك التقدم السريع في الاقتصاد العالمي . ولا بد ان نرى ذلك على اساس خلفية التزاحم السياسي والاقتصادي الكثيف بين مختلف الاحلاف في عهد الحرب الباردة .

خلال هذه الفترة اهتز العالم كذلك بقوة فكرية ومعنوية مختلفة . وعلى العكس من ذلك فان

قوى النظام القديم تسعى الى مقاومة اية محاولات للتغيير .

اننا نجد انفسنا في فترة حرجة من تاريخ الانسانية . وان لم نعرف كيف نمضي على طريق التغيير فاننا سوف نكون اداة لتدمير انفسنا . ولا نستطيع ان نمضي قدما مالم نسع لاعطاء دفعة كبيرة للتعاون الدولي .

وفي مجال حقوق الانسان فان مبادرات جريئة وخيالية قد تم اتخاذها . ولكن عنصرا اساسيا لا يزال ناقصا ، الا وهو وضع نظام دولي مقبول من اجل تنفيذ حقوق الانسان . ولهذا لا بد من تجاوز الخلافات القائمة بين مختلف الانظمة السياسية والايدولوجية وبين مختلف الدول ذات مستويات التنمية المختلفة . ومن اجل هذا لا بد من ان نسلم دون مالمس بالحقوق الاقتصادية والحقوق الاخرى الاساسية للانسان .

ورغم ان هذه الظروف لا ينبغي ان تمنعنا من اتخاذ تدابير عملية حينما يكون الموقف ملحا وعاجلا ، فان الحلول المؤقتة لا يمكن ان تكون بديلا لعمل دولي متفق عليه . ان مثل هذا العمل هو الذي سوف يسمح بالقضاء على الخلافات الخطيرة الخاصة بعملية الازهاق مثلا .

وخلال الدورة الاخيرة للمجموعة العامة فان حدثا له مغزاه قد وقع الا وهو اعتراف الدول الاعضاء بأنه قد حان الوقت للامم المتحدة كي تعيد النظر في اجهزتها المتعلقة بحقوق الانسان بينما بعض الدول النامية تبتعد عن التعريفات التقليدية الضيقة لحقوق الانسان . فنحن نعتقد اننا قد توصلنا الى قبول عام لحقيقة ان فقهي حقوق الانسان الفئدة التي تؤكد على الحقوق السياسية والمدنية ، والاخرى التي تؤكد على الحقوق الاقتصادية ينبغي ان تكونا متكافئتين .

ان حكومة بلادى فخوره بسياستها الداخلية والخارجية في هذا المضمار ، وهي سياسه ترمي الى ان تؤمن لكل سكان العالم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التي تمكنهم من ان يتمتعوا تمتعا كاملا بحقوق الانسان .

ان العام المنصرم كان عاما من النشاط المكثف في اطار المجال الاقتصادي والاجتماعي . وهذا المستوى من النشاط سببه المشكلات الدولية البالغة الخطورة التي اصبحت اكثر تعقيدا . وبعض المشكلات التي تواجهنا ، والمخاطر التي تتعرض لها الاجيال المقبلة لا يمكن ان نحصرها في اطار تعريف جامد للفقراء والافغيا في العالم . وفي صدارة جهودنا من اجل حل هذه المشكلة ينبغي ان نسعى الى الهدف المتمثل في الحفاظ على السلام العالمي وفي النمو الاقتصادي . ولا

نستطيع ان نتوصل لهذا الهدف ما لم نتفهم بصورة طيبة العلاقات الاقتصادية والعلاقات التي ينبغي ان تكون قائمة بين الدول .

ولفي الآونة الاخيرة فان تناقضا واضحا قد ظهر بالنسبة للمكانة التي ينبغي ان تحظى بها المناقشات الاقتصادية والشواغل الاخرى وعدم التوصل الى اتفاقات كافية من اجل حل هذه المشكلات . والنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد فاننا قد وصلنا الى مرحلة ركود تقريبا في هذا الصدد . وهذا الموقف الخطير قد تكون له نتائج وخيمة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي . ونتائج الجهود التي بذلت خلال السنوات الاربعة الاخيرة تعد محدودة للغاية في هذا المضمار والمفاوضات توضح بجلاء تام اننا لم نصل بعد الى النقطة التي تجرى فيها مفاوضات جادة . ان بلادى تضع كل ثقته في نظام الامم المتحدة وان اية مؤسسة اخرى ليست لها هيبة الامم المتحدة او قدرتها على اتخاذ المبادرات اللازمة من اجل تحقيق نظام اقتصادى عادل لا يمكنها ان تنفذ مثل هذه القرارات . وسبب هذا الاقتناع فاننا انشأنا في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة اللجنة الجامعة .

واذا كانت اللجنة الجامعة قد انشئت فان ذلك يرجع الى اننا كنا عازمين جميعا على بسرد الحوار حول انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد في اطار الامم المتحدة وانشاء هيئة مناسبة لبحث المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع .

لقد اصبنا بخيبة امل بالغة لان هذه اللجنة لم تتمكن من الاضطلاع بمهمتها الحيوية ، ومع ذلك فان الاجتماع الاخير للجنة قدم الدليل على اننا قريبا من النظر الى الامور على حقيقتها ، ومن السعي الى اتفاق حول المشكلات المحددة . انني على اقتناع تام بأن غالبية المشتركين في هذا الاجتماع يشاركون وجهة نظري هذه . وانا كان الأمر على هذا النحو فاننا ربما نكون قد احرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد . وهذا امر يبعث على الاغتراب لانه ليس امامنا خيار آخر . علينا ان نمضي قدما وعلينا ان نواجه المشكلات والضغوط الناجمة عن السعي لايجاد حل حتى وان كان هذا الحل بالغ الصعوبة . وانا لم نتمكن من التوصل الى هذا الحل فاننا قد نسهم في تدهور العلاقات الدولية على نحو سريع ، وقد نصبح مذنبين باقتراف اهمال خطير ، ونواجه مشاكل خطيرة .

ان ردود الأفعال التي أعربت عنها عواصم دول العالم الثالث وكذلك البلدان المصنعة أمام قشل اجتماعات اللجنة الجامعة قد عبرت عن القلق بشأن مستقبل المفاوضات . وفي هذا ما يبعث على الأمل في أن تؤدي جهودنا الى انشاء اطار واقعي يمكن ان يجد حلا للمشكلات الخطيرة للاقتصاد العالمي ؛ ويمكن ان يحفز التعاون الدولي .

ويتعين علينا ان نتخذ تدابير محددة ، وبصفة خاصة من أجل حل المشكلات التي كانت مادة للمناقشات والتي تتصل باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومثل هذا العمل سوف يسهم في تبييد المخاوف التي تبيديها بعض البلدان النامية ، ولا سيما اقتناعها بأن بعض البلدان الصناعية تحاول تعويق اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي .

وسوف يمكننا ذلك أيضا من استبعاد الشعور بالعجز ، في مواجهة الصعوبات الخطيرة التي يصادفها الاقتصاد الوطني والعالمي . وأمامنا امكانية لاتخاذ مثل هذه التدابير . كما ان استئناف المفاوضات في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل يتيح الفرصة لاعطاء دفعة جديدة للمجتمع الدولي في هذا الصدد . وفي هذا الشأن فاننا نشير بعين الرضا الى الجهود التي يبذلها الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لتنسيق جهود البلدان النامية والمتقدمة . ومن اجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية . اما فيما يتعلق بالسلع الاساسية ، وما يتصل بها من مشكلات ، فاننا نعتقد ان جهودنا تبذل من أجل حل المشكلات التي تثور في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالبرنامج المدمج للسلع الاساسية ، فنحن نعتقد ان اتفاقا سوف يتم حول الصندوق المشترك قبل نهاية هذا العام .

ان مشكلة الاستدانة بالنسبة للبلدان النامية ذات آثار خطيرة سواء للبلدان المتقدمة أو البلدان النامية . ونأمل في أن تكون الاتفاقات الخاصة بالديون في الاجتماع الوزاري الحكومي في آذار/مارس الماضي قد أوضحت لنا السبيل لاحتراز تقدم في هذا الاتجاه . ونحن نرحب بالاجراءات التي اتخذتها عدد من البلدان الصناعية من أجل استبعاد ديون بعض البلدان النامية . ويحدونا الأمل في ان تمكّن المفاوضات المقبلة التي ستجرى في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة من التوصل الى اتفاقات من اجل تخفيف عبء الدين على البلدان النامية . ان مثل هذه التدابير سوف تزيد من قدرة البلدان النامية على التصدي لمشكلاتها الذاتية ، وعلى مشكلات التنمية الوطنية ومشاركتها في الحياة الدولية .

وشمة مجال آخر يتطلب منا اهتماما خاصا ألا وهو مجال نقل الموارد .

لا نستطيع في هذه الجمعية العامة أن نتجاهل حقيقة انه منذ الاجتماع الاخير ، قد انخفض حجم المساعدة الرسمية للنامية التي كانت ادنى من المستوى المتفق عليه دوليا ، والأسعار الحقيقية قياسا على اجمالي الناتج الوطني .

ونحن على اقتناع تام بأنه لا بد من ايجاد وسيلة من اجل زيادة أنشطة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، بما يجعلها تتماشى مع احتياجات التنمية كما حددت في الاحكام الخاصة ذات الصلة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي نفس الوقت ، لا بد من الاعتراف بأنه في بعض المجالات ، احرز بعض التقدم . وفضلا عن ذلك ، فان نتائج المؤتمر الاخير الذي عقد في بوينس ايرس حول التعاون التقني بين البلدان النامية قد جعلتنا نعلق الكثير من الآمال على التعاون الدولي في المجال الاقتصادي ولكن التعاون التقني ليس ظاهرة جديدة . ولم يتسن لهذا المؤتمر ان يخرج المفاوضات التي تجرى بين الشمال والجنوب من المأزق الذي توجد فيه في الآونة الراهنة . حقيقة نحن في حاجة الى معونة البلدان المتقدمة النمو اذا كنا نريد ان نمضي قدما على طريق التعاون التقني . وبطبيعة الحال ، فان هذا الامر يهم البلدان المتقدمة النمو اذا كانت تريد الاخذ بأيدي البلدان النامية . وهذا امر طبيعي ، فقد بدت البلدان المتقدمة النمو في بوينس ايرس مستعدة للتعاون في هذه المجالات .

اما الطاقة فتبقى موضوعا بالغ الأهمية في عملية التنمية الدولية . وينبغي ان نهمل هذه المسألة اكثر من ذلك . وكما اعلن وفدي في العام الماضي ، هناك حاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لحفظ الطاقة ، ولا بد من السعي الى موارد جديدة للطاقة ، وتكثيف الدراسات حول ايجاد هذه الموارد الجديدة للطاقة ، مثل الطاقة الشمسية ، والطاقة التي تولد من الرياح . وينبغي ان يتم ذلك في اطار يمكن كافة البلدان التي لديها عجز في الطاقة من ان تستفيد من نتائج هذه الابحاث ومن ان تمول الاستثمارات المرتفعة .

وتولي حكومتي أهمية قصوى للمفاوضات التي تدور في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ونحن نعتبر ان هذا المؤتمر جزء لا يتجزأ من التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ونحن نلتزم بانشاء هيئة دولية لقاع البحار تتولى وضع قواعد لاستكشاف



واستغلال موارد البحار ، فيما وراء\* حدود الولاية الوطنية باعتبارها جزءاً من التراث المشترك للإنسانية .

ان اعلان المبادئ\* المعتمد من الجمعية العامة في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٠ والذي يقضي باستخدام التراث المشترك بصورة تفي ، خاصة ، بمصالح الدول النامية واحتياجاتها ، لا يمكن ان يبقى مجرد حلم . لقد كرس وقت طويل ، كلفنا الكثير بذلت خلاله تضحيات جسيمة من قبل البلدان النامية ، لهذا المؤتمر ، ويعترف المشتركون في المفاوضات بأن جزءاً كبيراً قد انجز من العمل الصعب والمعقد اللازم للانتهاء\* من وضع المعاهدة الشاملة وفقاً لما قرره الجمعية العامة . لذلك ، تنظر حكومة جامايكا بقلق كبير الى اتخاذ اجراءات من طرف واحد لاستغلال هذه الموارد اثناء هذه المفاوضات . ويجب ان يكون واضحاً ان نتائج مثل هذا العمل من طرف واحد سوف تعرض للفشل والخطر المفاوضات في المستقبل .

لذلك ، تناشد حكومتي كافة الدول التي اقترحت او التي تنوى اتخاذ اجراءات من طرف واحد ، ان تعيد التفكير في هذا الأمر ، وان تمتنع عن اتخاذ اية اجراءات من طرف واحد حتى تضمن فرص النجاح لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وذلك في فترة معقولة .

لقد أقر بالتدرج ولكن تردد ان الاجهزة المؤسسية المتوفرة حاليا للمجتمع الدولي لا تفي في مجالات هامة بالاحتياجات وخاصة باحتياجات الدول النامية في مجال التنمية . ويجرى العمل الآن في اطار منظومة الامم المتحدة لاعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للخطوط المتفق عليها في الجمعية العامة الاخيرة . ان وفد بلادي يرحب بتعيين مدير عام مسؤول عن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، واننا ، مع دول نامية اخرى ، نرى ان هذه الوظيفة ضرورية للغاية ، ونحن على ثقة من ان هذه الادارة والمسؤولين عنها سوف توفر لهم الامكانيات اللازمة لتمكينهم من الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية .

خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة فان العديد من الدول النامية بما فيها بلادي قد لعبت دورا فعالا وأوضحت رأيها في أن اعادة التشكيل يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي اعتقادنا انه حتى نعتبر ان اعادة التشكيل هذه فعالة فانه يجب أن تمكن منظومة الامم المتحدة من المساهمة الفعالة في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان جعل الجمعية العامة ، كأعلى محفل تناقش فيه كافة الامور ذات الالهمية من الضرورات القصوى في رأينا .

ان جامايكا تنظر بعين القلق الى ما يبذل وكجهود مجددة من جانب بعض الدول الكبرى لاعادة الاستعمار الجديد وتعزيزه في افريقيا . ولكن ما يبينه التاريخ والكفاح ضد الاستعمار في افريقيا هو عدم قبول السيطرة الاستعمارية ، وكذلك انعدام الشجاعة والقدرة والزم على القضاء على مثل هذه السيطرة . لقد حان الوقت لقدر اكبر من وحدة كافة القوى الملتزمة بالتححر السياسي والاقتصادي لافريقيا .

ان مبادرة الانفراج في اوروبا كانت احدى اليوادر المشجعة التي تدل على ان الدول الكبرى متجهة الى التعاون للاقلال من حدة التوتر .

ولكن مثل هذا التعاون لا يزال مقصورا على اوروبا بينما ان العداوة خارج اوروبا التي تكنها نفس هذه القوى تولد توترات جديدة في مناطق اخرى من العالم وخاصة في افريقيا . لقد تم الاعتراف بالنجاح المحدود الذي احرز في مجال نزع السلاح وبال الحاجة الى مواجهة هذه المشكلة وذلك عن طريق عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح . ان الاعداد المكثف لهذه الدورة وضخامة عدد الدول الممثلة فيها يشجعنا على الامل بامكان احرار النجاح عن طريق جهد

جماعي لوقف سباق التسلح . ان نتائج هذه الدورة على اية حال ، لم تكن على مستوى التطلعات التي علقناها عليها . وفي رأينا فاننا في حاجة الى برنامج عمل اكثر تحديدا خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، الامر الذي كان سيؤكد لنا امكانية احراز النجاح . ان الغموض المقصود في بعض الفقرات الاساسية من البرنامج وضح انعدام الرغبة في الوصول الى حلول توفيقية . ولكننا ، مع ذلك ، نعتبر ان اعتماد وثيقة باتفاق الرأى كان انجازا حقيقيا . وان القضية الآن هي ما اذا كانت النوايا المعلنة الواردة في الوثيقة الختامية يمكن أن تترجم الى حقيقة واقعة . ان ازالة خطر الحرب النووية يجب ان يبدأ بانتهاء تجارب الاسلحة النووية كخطوة اولى نحو نزع السلاح النووي والتقدم الشامل نحو نزع السلاح العام الكامل . ويجب ان تبدأ هذه العملية دون أى تاخير .

اننا نؤكد من جديد على ان استمرار الاتجاهات الحالية في تصاعد سباق التسلح تعرض للخطر الامن والسلم وتهدر الموارد التي نحتاج اليها بصورة ملحة لاغراض التنمية . وفي هذا الشأن نرحب بالاهتمام الذى أولي لهذا المجال في مناقشات الدورة الاستثنائية ونتطلع الى اعتماد اجراءات فعالة تؤدى الى منع اهدار الموارد لأغراض تكديس السلاح واستخدامها بدلا من ذلك في تخفيف عبء الفقر وفي تعزيز الرفاهية الاقتصادية .

عندما يتعرض بقاء الانسان للخطر فان التنفيذ الحازم للارادة السياسية هو الذى من شأنه أن يحل المشاكل الصعبة . وان العالم قد عرف ذلك من الخبرة التي اكتسبناها في منطقتنا ، عندما ادى التفاهم والارادة السياسية الى ابرام معاهدة قناة بنما . في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الخرطوم وفي اجتماع دول عدم الانحياز في بلغراد ، ثم نزع الفتيل من قضايا متفجرة عن طريق ابداء حسن النية على الصعيد الدولي .

وتأمل حكومتى في ان تظهر اوضاع توفيقية في الشرق الاوسط تلك المنطقة التي تمثل احدى المشاكل الدولية الاكثر تعقيدا التي لا يزال المجتمع الدولي يواجهها . ان التسوية الدائمة تتطلب على الاقل الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل من جانب الاطراف المعنية للتطلعات المشروعة للاطراف الاخرى . وان هذا يتطلب قبل كل شيء اخر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة وطن وضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة والاعتراف بحق دولة اسرائيل في البقاء .

وبالرغم من أن المتطلبات الأساسية لتسوية مشكلة الشرق الاوسط معروفة تماما الا ان البعض لا يزالون يعتقدون ان التسوية ممكنة بدون مواجهة ومعالجة كل هذه المشاكل . ولكن هذا لا يمكن ان يتحقق . وعلاوة على ذلك ، من الواضح ايضا انه بالرغم من المبادرات الفردية التي تتميز بالشجاعة لن يتم التوصل الى حل دون مشاركة كافة الاطراف المعنية في المفاوضات ودون تأييد المجتمع الدولي ككل .

ان جامايكا لا تزال تعتبر قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لتسوية النزاع . ان اى اتفاق لا يتماشى مع هذه المبادئ لا يمكن أن يضمن سلاما دائما في المنطقة . وهناك مجال آخر يثير القلق وهو استمرار وجود الطريق المسدود في قبرص . ان قرارات الامم المتحدة لم تنفذ كما ان الاحتلال الاجنبي لا يزال مستمرا . ان الاوضاع في قبرص تصبح بسرعة نموذجا لفشل المجتمع الدولي في ترجمة قراراته الى اجراءات حقيقية . ومن الضروري تجديد الجهود لمواصلة الحوار بسرعة اذا ما اردنا ألا تتجمد الخطوط والحدود التي رسمت في قبرص وتتخذ شكلا دائما .

ومن الامور التي لا تزال تثير قلقنا انه بالرغم من جهود المجتمع الدولي ، لم تتمكن بليز من تحقيق استقلالها . ومن غير المقبول ان يحرم شعب هذا البلد من حقه الثابت في تقرير المصير . وكان من المفروض ان تستقل بليز من زمن طويل مع ضمان وحدة اراضيها بالكامل . اننا نعرب عن أسفنا للضغوط الخارجية والتهديد الذي تعرضت له بليز ، والذي شكّل العقبة الأساسية في طريق حصول بليز على الاستقلال . اننا نحث الاعضاء في هذه المنظمة والدولة المستعمرة والاطراف الاخرى المعنية ، ان تنتهز الفرصة المتاحة حاليا لضمان تنفيذ القرارات المعتمدة خلال السنوات الماضية بسرعة .

لا يوجد فشل في مجال التعاون الدولي يستحق الادانة اكثر من عدم قدرتنا على وضع حد لأبغض نظام للحظ من كرامة الانسان كنظام الفصل العنصرى . ان شر القمع العنصرى واضح فسي جنوب افريقيا لكل فرد على خلق : ان المهج فقط هم الذين يستطيعون انكار واجب المجتمع الدولي في القضاء على هذا النظام ، ولكن بدلا من ذلك فان التعاون بين جنوب افريقيا وبعض المصالح الأساسية قد ساهم في زيادة القهر الذي يعاني منه السود في جنوب افريقيا .

ان من في قدرتهم تغيير هذا النظام يعترفون بأن الجهد المتضافر والذي لا يقبل التنازل هو الذي سوف يقضي على وصمة القهر العنصرى في جنوب افريقيا .  
ان جامايكا تعتبر الاوضاع الحالية في الجنوب الافريقي اوضاعا بالغة الخطورة . ان البوادر المشجعة التي كانت تبين ان التعاون الدولي يحرز بعض النجاح في ناميبيا وزمبابوى اخذت تختفي بسرعة .

ونجد أنه بعد عام آخر من الجهود الدبلوماسية المبذولة من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي وبعد الضمانات بصلاحيه " التسوية الداخلية " وبعد أكثر من عقد من الوساطة ، بعد كل هذا فان شعب زمبابوى مواجه الآن ليس بتحقيق السلام العادل والدائم وانما بالاحتمال المتزايد للنزاع الرهيب . ويشارك وفد بلادى الدعوة الى عقد اجتماع لجميع المجموعات السياسية المعنية . كذلك فاننا لقلقون ازاء التأخر الطويل في الوصول الى حل . وفي نفس الوقت يواصل نظام الأقلية غير الشرعي تكريس العدوان ليس فقط ضد شعب زمبابوى بل وأيضا ضد جيرانه من الدول . ان الاعتداء الأخير على موزامبيق ماهو الا حادث في سلسلة الأحداث التي يحاول بها نظام الأقلية العنصرى أن يرهب جيرانه ويردعهم عن مساعدة اخوانهم في زمبابوى ومن أجل توسيع نطاق النزاع . ان المجتمع الدولي لا يمكنه أن ينتظر طويلا . ويجب قبل أن يكون الوقت متأخرا أن يجد الشجاعة الأدبية والسياسية اللازمة لتحقيق الضغط الدولي الذى لا يمكن أن تقاومه الأنظمة العنصرية .

وفي غياب تقدم حقيقي نحو تسوية فان بلادى ستواصل اسداء تأييدها بلا تحفظ للنضال المسلح ضد الطغيان العنصرى . ونود أن نصل الى تسوية عن طريق المفاوضات الا اننا لن نكون رفاق سفر بغير عدالة . ان تسوية عادلة في زمبابوى يجب أن تنبني على النهاية الكاملة والتامة لطغيان الأقلية وتولى غالبية الشعب السلطة في الاقليم .

وفي نفس الوقت الذى يزداد فيه قلقنا ازاء الوضع في روديسيا نواجه بتطورات الأحداث في ناميبيا . وقد رحبنا بعقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة حول ناميبيا في مستهل هذا العام ، وقبول مجلس الأمن بالخطة الغربية وتعيين ممثل خاص للأمين العام في هذه المنطقة المضطربة . والآن فان نظام جنوب افريقيا قد بدر آمال هؤلاء الذين ظنوا أن هذا النظام يمكن أن يتصرف بنزاهة ورفعة .

ان الأمم المتحدة لديها الولاية والالتزام بضمان التنفيذ الفعال لقراراتها حول ناميبيا . والآن ، وأكثر من ذى قبل ، فان المسؤولية تقع على القوى الكبرى لالزام جنوب افريقيا بخطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا بطريقة تضمن حكم الأغلبية للشعب الناميبى . ان دورهم من حيث العدالة يمكن أن يكون حاسما .

ان الاعلان عن نية نظام بريتوريا لمواصلة خططه الانتخابية لناميبيا دون مراقبة واشراف الأمم المتحدة لهو مثال آخر على عدم امثاله لمقررات الأمم المتحدة ولكن لماذا لا تواصل جنوب افريقيا الاعلان عن معارضتها للأمم المتحدة وماذا كان رد الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن ؟ لم يكن الرد سوى الموافقة على الاجتماع مرة أخرى في حالة قيام جنوب افريقيا بانتهاكات السيادة والسلامة الاقليمية لجاراتها . وماذا يتعين على جنوب افريقيا أن تفعله بالنسبة لبعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين حتى يرى هؤلاء الأعضاء أنه من الضروري فرض العقوبات وفقا للقسم السابع من الميثاق ؟

ان وفد بلادي ما يزال مقتنعا اقتناعا وطيدا بأن من اللازم أن يسمح لشعب ناميبيا بتقرير مستقبله وبأن من اللازم عقد انتخابات حرة تشارك فيها منظمات شعب جنوب غرب افريقيا تحت رقابة واشراف الأمم المتحدة وبأن من اللازم القضاء على وعيد جنوب افريقيا وبأن من اللازم أن تستقل ناميبيا دون المساس بسلامة أراضيها . ولقد حان الوقت للقيام بذلك منذ زمن طويل . يجب عزل نظام جنوب افريقيا عزلا محكما .

وان احدى الخطوات المهمة التوصل المبكر الى معاهدة دولية بشأن الفصل العنصرى في ميدان الرياضة وفقا للقرارات الوثيقة الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة . وفي تناولنا للقضايا المختلفة أشرت الى الحاجة الى صيانة السلام والأمن في العالم . دعوني أقول الآن أن وجهة نظرنا هي أن السلام لا يمكن أن يكون فقط هو غياب الصراع العسكرى ولا يمكن أن يكون مدة تتخلل الحروب . ان السلام يجب حتى يكون حقيقيا أن يوفر التنمية والتطور المنسجم للشعوب سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ، ويجب أن يكون عالميا وغير قابل للتجزئة . ولا يمكن أن يتحقق السلام في جو من السيطرة السياسية أو الاقتصادية .

ان هذه القضايا التي تواجه الجمعية على الصعيدين السياسي والاقتصادى لم تكن أشد خطورة وأشد تهديدا ولم تكن الحاجة الى التوصل الى الحلول أشد الحاحا كما هي عليه اليوم . ان المفتاح لهذه الحلول يكمن في الالتزام الأكبر بالتعاون الدولي والعدالة الاقتصادية والسلام . هل آملنا في أن تساعد الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة العالم على العثور على هذا المفتاح — هل هذه الآمال زائدة عن الحد ؟

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن سأعطي الكلمة لهؤلاء المندوبين الذين

يرغبون في الحديث ممارسة لحقهم في الرد .

السيد مونتيل ارغويلو ( نيكاراغوا ) ( الكلمة بالأسبانية ) : ان السيد وزير

خارجية فنزويلا قد ألمح الى تاريخ بلادى وقد رجع الى الورااء ما يقرب من نصف قرن وقد قام بعدة  
مبالمغات وتشويهات للموقف وأشار الى اغتيال أحد الصحفيين . وتلك لم تكن جريمة سياسية وقد أدناها  
جميعا . ولن أقوم بالتعليق على تاريخ بلاده خلال نفس الفترة . أما فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة  
فانني لا أود أن أستغل صبر السادة الأعضاء هنا لأن هذه الأحداث قد غطتها أخبار كثيرة وقد  
تحدث عنها وزير خارجية بلادى في خطابه أمام هذه الجمعية العامة .

وسوف أكتفي بالقول أن مجموعات تخريبية وارهابية حاولت الاطاحة وقلب النظام الدستورى  
في بلادى . هذه المجموعات لم تشارك في الانتخابات الشعبية الأخيرة ، وقد حاولت أن تحصل  
بالقوة على ماكانت تعرف أنها لا تستطيع أن تحصل عليه عن طريق العملية الانتخابية الطبيعية وان  
الحكومة الدستورية لنيكاراغوا اضطرت الى اللجوء الى القوات العامة من أجل استعادة النظام .  
وقد تصرفت هذه القوات بطريقة معتدلة ؛ ولم تقم هذه القوات بانتهاكات حقوق الانسان ولكن  
المجموعات الارهابية هي التي قامت بها .



لا يمكن الحديث عن مدن مدمرة وعن قصف المدافع وإبادة السكان المدنيين والصاق هذه الاعمال بالحكومة . والحديث عن جلب مرتزقة من الولايات المتحدة ليس اكثر من مجرد استخفاف . انه حديث زائف انكرته وزارة الخارجية الامريكية نفسها .

وبناء على طلب حكومة فنزويلا ، عقد منذ بضعة أسابيع اجتماع لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية ، الذي انهى أعماله باتخاذ قرار ، تعتبره حكومتنا متوازنا وخاليا من الانفعال ، بالرغم من ذلك ، فانه لم يرض فنزويلا . وفي نفس الوقت تقدمت فنزويلا الى مجلس الامن للامم المتحدة طالبة عقد اجتماع عاجل لدراسة الموقف في نيكاراغوا ، زاعمة ان هذا الموقف يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ، ولكن مجلس الامن لم يستجب لهذا الطلب .

والآن ، نرى وسيلة أخرى ، سواء في بيان وزير خارجية فنزويلا ، كما في الرسالة التي وجهها رئيس جمهوريته الى رئيس هذه الجمعية العامة . اننا لا نفهم مبررا لهذا التدخل الدبلوماسي المهيمن . فعندما تفشل فنزويلا في محفل ما تقوم بمحاولة في محفل آخر . وقد حدث هذا بالضبط عندما فشل الارهابيون المزعجون .

انني لا أريد أن أتعرض للمساءلة السياسية الداخلية في فنزويلا حتى لا أناقض ما أقول . وكل ما سوف أقوله هو أن فنزويلا تضعف منظومة الدول الامريكية بمسألة اقليمية خالصة . ان فنزويلا ، في كل مناسبة ، تقدم نفسها كصديق لمنظومة الدول الامريكية ، ولكن هذا مجرد كلام ، والحقيقة عكس ذلك . أو ربما تظهر التقوى فقط عندما يتبع النظام نفس رأى فنزويلا وليس عندما يخرج النظام عن طريق تفكير فنزويلا أو يعتبرها مخطئة .

وفي نفس الوقت فان موقف فنزويلا يعرض للخطر علاقات الصداقة بين عدة بلدان . وهو الامر الذي أشار اليه وزير الدولة هذا الصباح . تلك البلدان التي تحاول أن تساهم في تدعيم السلم في فنزويلا . ومن المحتمل أن تكون فنزويلا غير مهتمة بتدعيم السلم وتفضل ان تتوقف الاعمال الاخوية وأن تستمر الاضطرابات .

ان رئيس جمهورية فنزويلا محب للسلم في بلده وقد اصبح قادرا على الوصول الى المخربين بيد قوية . ومعني الآن جريدة " كاراكاس " وبها تصريح أدلى به الرئيس بيريز منذ شهر قليلة ، وقد وصف فيه كيف — عندما كان وزيرا للداخلية — قاد المعركة ضد المخربين وكسبها ، وأضاف قائلا :

” عندما أذهب ، سوف اترك هذا نظيفا ، لن يكون هناك مخرب واحد عندما

أترك الرئاسة ” .

ولكن ، ما فعله في بلده ، لا يريد أن يتم في بلاد أخرى . وهذا يعني نفاقا ، حيث

لا يوجد اى ايضاح .

ان بلدى توافق على انه يجب أن يتم الوصول الى حل ديمقراطي ودستورى لسماع ارادة  
أغلبية الشعب في نيكاراغوا . ولا أعتقد انه يجب اثاره اية عقبات من اى نوع ، أو لأى سبب - كما  
تريد بعض الدول أن تفعل - امام الجهود الرامية الى ايجاد حل . ان حكومتي تدين الارهاب  
والعنف . وفي هذا الصدد أود أن اقتبس مرة أخرى من قول للرئيس بيريز في مقابلة أشرت اليها  
سابقا :

” انني أملك الشجاعة لاثبت أن حكومتنا الديمقراطية لن تقلب بالعنف والتخريب”

السيد بونسي ( فنزويلا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان البيانات التي أدلى بها

في هذه الجمعية من قبل رئيس كوستاريكا ، رودريجو كارازو ، وهي دولة كانت ضحية لعدوان  
سوموزا ، والخطاب الذى وجهه الى الرئيس رؤساء فنزويلا وكولومبيا حول الانتهاكات الواسعة  
النطاق لحقوق الانسان في نيكاراغوا ، والذى قدمته أمس الى كل أعضاء هذه الجمعية العامة ،  
وشجب وزراء خارجية المكسيك وبنما وكوبا ، واما استمعنا اليه صباح اليوم من وزير خارجية فنزويلا ،  
ازاء الفظائع ومذابح سوموزا ، وصنائه ضد شعب نيكاراغوا الشجاع ، هو الرد الذى تقدمه فنزويلا  
على كلمات ممثل اسرة سوموزا ، التي تجد انه من المستحيل عليها الان أن تقدم حججا قانونية  
تفسر شرعية حكومة جاءت الى الحكم بالقوة منذ ٤٥ عاما عن طريق الهجوم والقتل . واليوم يقومون  
بارتكاب مذابح ضد شعب قرر أن يتمرّد للقضاء على البربرية الكامنة في اسرة سوموزا المالكة .

لقد أصبح الموقف اكثر حرجا الان لممثلي الطفليان ، وكما ورد في الخطاب الذى وجهه  
الى الرئيس من جانب السفير انريك باجواجا ممثل نيكاراغوا في الامم المتحدة . هذه الوثيقة تعود  
مثلا لما سوف يأتي من كثير من المواطنين الشرفاء في نيكاراغوا حول المذابح التي ترتكب في تلك  
البلاد . وهي تتضمن شجبا ، اسمحو لي ان اقتبس منه حتى يمكن ان تظهر في مضابط هذه  
المنظمة :

” باسم شعب نيكاراغوا ، أشجب اختفاء المئات من أهالي نيكاراغوا الأبرياء ، واغتيال أعداد كبيرة من المواطنين بسبب دكتاتورية ماناجوا وفي مدن أخرى من البلاد .

” انني أشجب عملية القمع المنهجي من جانب نظام سوموزا لخنق السخط الذي يشعر به المواطنون بعد أن قام سوموزا بقتل الدكتور بדרو جواكوين شامورد ، وحولته الى شهيد حرية الجماهير في نيكاراغوا .

” انني أدين تواطؤ النظام الدكتاتوري لتغطية القتل الحقيقيين .

” انني اشجب قتل سكان مونيمو المجاورة لمدينة ماسايا ، التي كانت مركزا وطنيا للفن ورمزا مقدسا لشخصيات نيكاراغوية عظيمة .

” انني اشجب الاساءة الى معابدنا وتلويشها ، والهجوم على الشعور الديني لشعب نيكاراغوا .

” انني اشجب اطلاق الرصاص والقنابل بشكل عشوائي من جانب القوات الجوية للطغيان ضد السكان المدنيين في مدن ماسايا ، ليون ، شينانديجا ، جينوتيببي ، ديريامبا ، ريفاس ، استيللي بي وماتاجالبا .

” انني اشجب التدمير الشامل لماسايا واستيللي ، التي اكتسبت الاسم غير المرغوب فيه ” جورنيكا الامريكية ” .

” انني اشجب اطلاق الرصاص بدون محاكمة على بعض الشباب ، والنساء والاطفال في شوارع ليون ، وشينانديجا واستيللي

” انني اشجب القمع غير الانساني الذي تمارسه القوات المسلحة ، التي كانت تطلق الرصاص على سيارات الصليب الاحمر التي كانت تحاول انقاذ الافراد .

” انني اذد باستخدام المرتزقة الاجانب لارتكاب المذابح ضد شعب نيكاراغوا .

” انني اذد بمواقف بعض اجهزة الاعلام الهامة في الولايات المتحدة ، التي تغطي الحقيقة الاكيدة ، حقيقة النضال الذي كانوا ينسبون اليه بعض الامور العقائدية . ففي نيكاراغوا توجد محاولة ديمقراطية للاطاحة بالدكتاتورية وهذه الحركة تحظى بتأييد كل قطاعات المجتمع في نيكاراغوا .

ففي نيكاراغوا هناك محاولة ديمقراطية للاطاحة بالديكتاتورية ، وهذه الحركة تحظى بتأييد كل قطاعات المجتمع في نيكاراغوا . انني أدرك التواطؤ الصامت لأولئك الذين ، خلال السنوات الأربع والأربعين الماضية ، وضعوا أنفسهم في مراكز الصدارة ، وحافظوا على أسرة سوموزا ، لكنهم يعملون الآن حياهم ، ولا يمكن لأي أحد يحترم نفسه أن يصدق ذلك . انني أدرك أيضا بما يقال وتعبير عنه نفس هذه القطاعات من أن الحركة الديمقراطية والمدنية لشعب نيكاراغوا يمكن أن تؤدي إلى مواقف متطرفة . وأندرك أولئك الذين يتحدثون عن حقوق الانسان ويسكتون عن المذابح التي يرتكبها الدكتاتور سوموزا ، وأندرك أيضا بخطط الدكتاتور سوموزا الذي يحاول أن يرضى مطالب ابنه بتسليمه القوات المسلحة في ( ١٩٨١ ) . انني ان أقدم هذا الشجب ، فاني أتحدث باسم الغالبية في نيكاراغوا . فليذهب سوموزا حتى يمكن أن نبني في سلم ، ونعيد بناء بلادنا ونجعلها ديمقراطية حقيقية يمكن لكل أهالي نيكاراغوا أن يشعروا بالفخر فيها .

وأخيرا ، فاني أتساءل عما اذا كان العالم سوف يبقى صامتا أمام الاحتمالات الرهيبة التي تنتظر الآلاف من نيكاراغوا الذين قد يتعرضون للإبادة بواسطة كوارث الحرب ، التي تشير إليها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ؟ ان ما حدث في المدن المختلفة في نيكاراغوا ما يزال مستمرا لارضاء مطامح أولئك الذين يحاولون أن يحكموا نيكاراغوا ، كما لو كانت ملكية خاصة لهم ، مختفيين وراء ستور لا يحترمونه الا فيما يخدم مصالحهم . ان عاجلا أو آجلا ، فان شعب نيكاراغوا سوف يحقق الحرية وسط حمامات دم أفضل أبنائه .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٢